

الختام

بعد هذا العرض لدور محمد حسين هيكل فى السياسة المصرية يمكن تسجيل عدد من النتائج التى تستخلص من الدراسة أهمها :

- تعدد اهتمامات هيكل سواء أكانت علمية أم ثقافية أم اجتماعية أم سياسية منذ مرحلة النشأة والتكوين، وهو ما أهله للقيام بدوره فيما تلا تلك المرحلة من مراحل امتلاكه بالنشاط وماجت بالأحداث.
- أدائه لواجبه فى البرلمان أداء جيداً أغلب الفترة التى قضاها به وبخاصة أثناء رئاسته لمجلس الشيوخ، ورغم ذلك كانت إقالته من تلك الرئاسة على أثر الاستجواب الشهير الذى تقدم به مصطفى مرعى عضو المجلس.
- الاهتمام غير العادى الذى أولاه للتعليم بكافة أنواعه ومراحلها خلال مسئوليته عن وزارة المعارف العمومية، وهو ما يدل على تقديره للدور الحقيقى الذى يلعبه التعليم فى بناء الأمم ونهضتها.
- انشغاله منذ مقتبل عمره بالقضية الوطنية وتتبعه لها فى جميع مراحلها التى مرت بها، وهو ما يبرهن على إيمانه بتلك القضية وحرصه على تحقيق أمانى الوطن، وإن كانت هناك بعض المآخذ التى أخذت عليه بشأن أسلوب التعامل معها.
- تفاعله مع أحداث المنطقة العربية والاهتمام بقضاياها والمساهمة فى العمل لإيجاد الحلول الملائمة لها، وفى هذا دلالة على اتساع رؤيته السياسية وعدم الانغلاق بها على الدائرة المصرية فحسب.
- عدم اقتصار فكره على ما يتعلق بأمور السياسة فقط، فقد اهتم بقضايا مصر الاقتصادية والاجتماعية التى عايشها، وسجل رؤيته لتلك القضايا، وهى رؤية تدل على ما تمتع به صاحبها من تفكير منظم إلى حد كبير.

وإذا كانت هذه أهم الإيجابيات التى تحسب لهيكل فقد كانت له فى الوقت ذاته بعض من السلبيات التى تسجل عليه، كتبريره تعطيل محمد محمود للحياة النيابية وإيقاف العمل ببعض مواد الدستور فى عامى ١٩٢٨ ، ١٩٢٩، وإنكاره تزوير الانتخابات البرلمانية عام

١٩٣٨، واتفاقه فى كثير من الأحيان مع سياسة القصر الأوتوقراطية - وبخاصة إبان حكم فاروق - بهدف المصلحة المشتركة، هذا فضلاً عن التناقضات الكثيرة التى وقع فيها والتى تظهر بصورة واضحة فى موقفه من الحياة النيابية خلال الفترة السابقة على دخوله البرلمان عام ١٩٣٦ . ومما لا شك فيه أنه بذلك يعد أحد المسؤولين عما أصاب الديمقراطية من تعثر فى سيرها فى ظل هذا المناخ .

ولكن على أية حال إذا وضعت إيجابيات شخصية هيكل وسلبياته فى ميزان فإن كفة الإيجابيات سيكون لها اعتبارها المتميز دون شك .

الملاحق

www.abulhasanali.com

ملحق رقم (۱)

سرى

لم يهدأ صاحب المعالي احمد محمد خشبه باشا منذ ما اتحد الاحرار الدستوريين
فرارهم بانابسة هيككل باشا عن رئيس الحزب بدل احمد خشبه باشا .
ففى يوم الثلاثاء مساء زار معالي احمد خشبه باشا النائب الدستورى الشيشونج
القرصى وغيره من النواب الدستوريين الذين يشعرون نحوه بميل أو عطف روسى
مساء الاربعاء عند انساره فى الحزب اجتماعا فى منزل مذكور باشا وكذلك ببذل
الشيخ رديوان السيد وجمال العبد منهم سودا كبيرا لاستمالة عدد كبير من النواب
الدستوريين لحرقتهم بحجسة انهم يريدون توحيد الصفوف واقتلاف الحزب وان الوسيلة
لذلك هي فى تنحى هيككل باشا واعادة احمد خشبه باشا .
وسيعقد انصار احمد خشبه باشا اجتماعا الساعة ٣ مساء اليوم فى منزل الشيخ
القرصى بالعلمية لتنظيم صفوفهم وترتيب حركتهم وهم مضمون على انه اذا لزم
تدح حركتهم فانهم يحررون من الحزب ويعلمون بيانا بذلك ليكونوا كتلة احسرى
خارج حزب الاسرار الدستوريين .
اما احمد خشبه باشا فانه يقول انه عمول معاملة لم يكن فيها نسيء من الحرور
على كرامته ولا مركزه وأن أهله انفسهم هم الذين خلقوا له المتاعب من اول
بسم .
وربما اتسمت هذه الحركة وسيتميز ذلك مع النشاط البرلمانى يوم الاثنين
عاليها .

ملحق رقم (۲)

" مذكرة "

كتب الشيخ رضوان السيد بشته عضو مجلس النواب (الحرالدستورى) عريضة مرفوعة الى معالى عبدالعزيز فهمى باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين يعرض فيها ما حدث ويطلب بتصحيح الموقف وتوحيد الكلمة ولو بأقامة نائبين اثنين لرئيس الحزب احدهما معالى هيكل باشا والآخر احمد خشبه باشا ووقع العريضة معه ١٧ من الأحرار الدستوريين الذين يؤيدون احمد خشبه باشا .

ولما عرضت العريضة على ختبه باشا غضب وقال للشيخ رضوان السيد أنك تقول ان اغلبية الحزب معنا فقل له أننا اكثر من اربعين ولم يتم التوقيع من الجميع .

ولما علم معالى هيكل باشا بهذه العريضة أخذ يتصل بالأعضاء واحدا واحدا ويتكلم معهم . وقد ترجمه حفنى بك الى احمد خشبه باشا وقال له ان الواجب ان لا يؤيد هذه المساعي ولا يجرى وراء حركة يقوم بها الشيخ رضوان بشته والشيخ محمود القوصى وأمثالهما وان الواجب ان يترك الجو قليلا لمعالى هيكل باشا فان استطاع ان يقوم بنهضة حزبية ونشاط سياسى يعود على الحزب فأننا نؤيده وان لم يستطع فأننا مستعدون لتغييره .

ولا تزال المساعي مبذولة لكم هذه الحركة وتهدئة الحالة فى الحزب حتى يبدأ معالى هيكل باشا نشاطه الحزبى والسياسى كما يقول .

ملاحق رقم (٤)

سرى

يبدل صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا جمودا متواصلة من جانبيه لتظمتن له الحالة في حزب الأحرار الدستوريين لأن المفهوم ان نيابته عن الرئيس جاءت تعهدا ليتولى هو رئاسة الحزب نهائيا . فعاليه كثير الاتصال بالفريق المؤيد لمعالي احمد خشبه باشا من أمثال جمال العبد وهم الديب والشيخ محمود القوصى ليتفاهمهم معهم خصوصا بعد ان علم ان الشيخ رضوان السيد «رر عريضة ليقدّمها لمعالي عبدالعزیز فیه باشا يضمن فيها على ما جرى في اجتماع الحزب الأخير ويطلب تسوية الخلافات وضمني هذا الطعن على نيابة هيكل باشا عن رئيس الحزب . ومن جهة اخرى أقيّم هيكل باشا وليمة غداء يوم الاربعاء ١٠ الجاري دعا اليها احمد خشبه باشا وسيد خشبه باشا ورشوان محفوظ باشا ومصطفى عبدالرازق باشا واحمد عبدالقنار باشا وعبدالمجيد ابراهيم باشا وابراهيم الطاهري بك ومصطفى محمود بك . ومحمد توفيق خليل بك وعلى عبدالرازق بك وكان الفرغ من هذه الوليمة هو الاجتماع وتصفية المسائل الحزبية وجهها لرجسه ولكن لم يحضر احمد خشبه باشا واعتذر بخطاب لمهيكل باشا ولم يحضر سيد خشبه باشا لأنه مسافر وعلى ذلك لم تنجح الفكرة . ويعتبر احمد خشبيه باشا لا يزال غاضبا يدبر حركته الحزبية ضد هيكل باشا بواسطة اعوانه الشيخ رضوان السيد وغيره . وهذه الحركات تجعل هيكل باشا مضطرا لمراقبتها والعمل على افساد كل مناررة حزبية يقوون بها .

ينرد في المقامات الخاصة أن معالي عبدالحميد بدوي باشا يفكر جديا في الاستقالة لأن هناك حركة هجوم برلماني تدير للنيل من تصرفات معاليه العامة والخاصة وعسست الترقيات والاستثناءات التي أجراها لأقاربه ولكن دواة رئيس الوزراء لا يرغب في ان يتخلى بدوي باشا عن منصبه في هذه الظروف ويتمسك ببقائه الى جانبه

ملحق رقم (٤)

مذكرة

على الرغم من تعيب أكثر رجال حزب الأحرار المستوريين في مسابقتهم فان احمد
مخشبه باشا يدين نشاطا كبيرا يحاول ان يكسبه الكثرة الأصوات بحيث اذا
جرى انتخاب لرياسة قازيه . واعوانه في ذلك غير الدبيب والشيخ رضوان بشسته
وهذان يستعدان محمدا محمود بدبير افندي النحاي الشري ليقدم بدعاية بين رجلائ
الحزب لانه شبيه جدا .

والدعوة التي يقوم بها الاستاذ بدبير تتلخص في ان هيك باشا اذا محاضرات
علي موجة لندن " كانت آخر محاضرة منها عن " ميكي اليهود " وان محفة روبا انتقدت
هذه المحاضرات وهي هذا ان رياسته للحزب لا يكون مرغوبا فيها اذا انتشرت
اول الحزب في هذه الحرب .

وقد دعا هيك باشا حين كان بالقاهرة في الاسبوع قبل الماضي الشيخ بدبير
ويخه على ذلك تزيخا شديدا وقال له ان هيك لا يكون داعية احد مهما كان .
وانني كنت اجبر اليهود كما تقولون . وانما انا رجل لي رأي اقول واحصل مسؤوليته
في شرح محاضراته بما لا يخفى عن التحقيق التاريخي .
ولا يزال بدبير يجمع في باراكسوم معمر الدبيب والشيخ رضوان بشسته ينتقل
بين رجسالح الحزب .

ويقابل هذه الحركة حركة اخرى يقوم بها احمد عبدالغفار باشا يريد ان يجمع
مخفى عبدالرازق باشا رئيس الحزب . وليس بهذه الحركة انصار مطلقا . لان رياسته
الحزب تقتضي نشاطا سياسيا واختلاطا كبيرا . ورجال الحزب يقولون ان الشيخ مصطفى
باشا لا يصلح لذلك مطلقا .

اما هيك باشا فلا ران يعمل على تاحيل مسأله الرياسة وهو يصرح ان الحزب
مرتبه فترة ضئيلة من غير رئيس حتى اذا كانت حوادث سنة ١٩٢٨ واختير المرحوم
محمود باشا رئيسا لوزارة لم يكن امام الحزب الا ان يختاره رئيسا له .
وهو هرجوان نجى الحوادث بما يحقق هذا الامر بوزة اخرى .

وبما كان عند كبير من رجال الحزب مع هيك باشا في رأس البر من امثال ابراهيم بك
الغادري وعبدالجيش باشا ابوسره . وحضنى بك محمود وغيرهم فهيك باشا مضمحل نسبي
ان ين يحدث في الحزب أى حادث مدة النصف .

ملحق رقم (۵)

مذكرته

مرفوعة الى مجلس الوزراء

عن تدريس اللغة العربية

يشهد الآن الجدل بين المتخرجين في دار العلوم ، وفي كلية اللغة العربية بالازهر ، حول تعيين هؤلاء أو أولئك مدرسين للغة العربية والثقافة الاسلامية في مدارس وزارة المعارف ، والذي اتهمته الوزارة من بدأ تخريج أبناء كلية اللغة العربية بالازهر الى الآن مطرد لم يخبر فالتفوقون من خريجي دارالعلوم - وهم الخمسة أو الستة الاوائل - تعيينهم وزارة المعارف في مدارسها كما أن الجامعة الازهرية تدين المتفوقين من خريجي كلية اللغة العربية بالمعاهد الدينية أما سائر المتخرجين في دارالعلوم وفي كلية اللغة العربية فيلتحقون جميعا على قدم المساواة كمدرسين فنيين بالمدارس الحرة التي تمنحها وزارة المعارف اعانات قدزرا سبعة جنيهات عن كل مدرس من هؤلاء ، والمفهوم أنهم يوظفون بعد ذلك في مدارس الوزارة متى تساوا في عام التخرج وفي تقارير المفتشين وفيما تقرره الوزارة من مؤنلات التعليم كإمتحان المسابقة أو ما سواه كما تراه معتقنا للمصلحة العامة لم وتطبيقا للقاعدة السابقة في هذا العام وفي العام الذي سبقه عين أوائل المتخرجين في كلية اللغة العربية بالازهر بالمعاهد الدينية وعين أوائل المتخرجين في دارالعلوم بمدارس الوزارة ورشح الباقون من هؤلاء وأولئك للتعليم الحر .

وانما يشهد الجدل اليوم لأن المتخرجين في كلية اللغة العربية بالازهر يريدون أن يعين بعضهم بمدارس الوزارة دون مراعاة للقاعدة السابقة ، ويخالفهم خريجو دارالعلوم في ذلك ويرون أنهم ما داموا لا يسبقون في المعاهد فيجب أن تكون لهم أولوية التعيين في مدارس الحكومة ، وهذا الجدل ليس جديدا وليس وليد هذا العام ، وقد تناول في الماضي مسائل أدق من مسألة اليوم ، ومع أن لجنة تألفت برئاسة حضرة صاحب السادة احمد باشا لتلقى السيد مدير جامعة فؤاد الاول ووضعت أساسا لتصفية هذا الموضوع ، ومع أن فضيلة الاستاذ الأكبر الشيخ المراغي شيخ الجامع الازهر قبا، الاسام الذي أتمه

هذه اللجنة ، والذي تناول أبناء قسم اللغة العربية بكلية الآداب بالجامعة كما تناول أبناء دارالعلوم وكلية اللغة العربية بالازهر ، فقد بقى الامر معلقا الى اليوم ولم يتيسر تنفيذ ما انتهت اليه هذه اللجنة من مشورة .

ويجمل بي قبل أن أصل الى هذا الجدول الذي حدث منذ سنتين أو نحوهما ، والى تقرير اللجنة ، أن أرجع الى ما كان من تطورات حدثت قبل ذلك وأدت الى الوضع الحاضر للمسألة . فقد أنشئت مدرسة دارالعلوم في سنة ١٨٧٣م بناء على ما عرضه المرحوم على باشا مبارك وزير المعارف ان ذاك على مسامح المنفور له الخديو اسماعيل باشا وظلت وحدها تخرج مدرّس اللغة العربية بمسندارس الحكومة الى سنة ١٩٢٨م دون أن تنشأ الى جانبها مدرسة لتخريج هذا المدرّس . ومع أن الازهر الشريف كان يعلم علوم اللغة العربية خلال هذه السنوات الخمس والخمسين ، ومع أن الجامعة المصرية الاهلية انشئت في سنة ١٩٠٨م وكسان أساسها كلية الآداب حيث كانت تدرس علوم العربية ، مع هذا وذاك لم يفكر أحد في الالتجاء الى معهد غير دارالعلوم يعين منه مدرّس اللغة العربية بمدارس الحكومة .

حدث أن ضمت الجامعة المصرية الاهلية الى الحكومة في سنة ١٩٢٥م . وقد ترتب على هذا الضم أن تقوت كلية الآداب ، وأن تقوى قسم اللغة العربية فيها كما نشأت كلية العلوم وبدأت تعد الناشئة اعدادا جامعييا على الطريقة العلمية الحديثة في أوروبا . على أن انشاء كلية العلوم وتقوية كلية الآداب لم يدع السرى تفكير جديد في علاقة الكليتين بتخريج المعلمين حتى سنة ١٩٢٨م ، بل بقيت مدرسة المعلمين العيا تعد أبناءها ليكونوا مدرّسين لما سوى اللغة العربية من العلوم ، وبقيت دارالعلوم تعد مدرّس اللغة العربية لجميع مراحل التعليم الحكومي . ولقد كان الاساتذة الاولون للغة العربية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الاول من ابناء دارالعلوم فيها خلا المستشرقين الذين انحدبوا خصيصا لتوجيه تعليم اللغة وجهة جديدة تتفق مع المنهج الحديث في دراسة اللغات .

كانت سنة ١٩٢٨م بدء تطور عظيم في أمر المعلمين وتخرجهم وتنظيم المعاهد الخاصة بهم . فقد استدعت وزارة يومئذ - وكانت وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا - خبيرين عالميين في شؤون التربية هما المسيو كلاباريد السويسري ، والمستر مان الانجليزى ، وعهدت اليهما بمبحث نظم التربية والتعليم في مصر .

وقد قام كل من الخبيرين بمهمته على وجه دقيق ووضع عنها تقريرا لا يزال مرجعا من المراجع الهامة في وزارة المعارف . وكان اعداد المدرسين من أهم ما تناوله . وقد اقترحا انشاء معهدين للتربية يكون احدهما ابتدائيا مهمته تخرج معلمى المدارس الابتدائية ؛ والآخر عاليا لتخريج معلمى المدارس الثانوية . وانشئ المعهدان على أن يكون أبناء المعهد الابتدائى من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية ؛ وأن يكون أبناء المعهد العالى من الحاصلين على اجازات الجامعة ؛ وذلك لاتصال التعليم الثانوى بالتعليم الجامعى اتصالا مباشرا .

بينما كان الخبيران الاجنبيان يدرسان نظم التربية والتعليم في وزارة المعارف كان حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ المراغى يدرس في نفس الوقت طرق الاصلاح للازهر والمعاهد الدينية . وقد أعد فضيلته مذكرة بهذا الاصلاح ضمنها اقتراحاته بانشاء كليات خاصة منها كلية الشريعة وكلية اللغة العربية ولما كانت مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة دارالعلوم قائمتين ؛ الاولى لاعداد القضاة الشرعيين والثانية لاعداد مدرسى اللغة العربية ؛ فقد اقترح فضيلته الغاء مدرسة القضاء الشرعى والغاء تجهيزية دارالعلوم تمهيدا لالغاء دارالعلوم نفسها . وقد وضعت لجنة برئاسة فضيلته الاقتراحات التى ترتبت على تمسكه بالمذكرة وصدر في سنة ١٩٣٠ قانون بنظم هذا الاصلاح الذى فى سنة ١٩٣٦ وابدل بقانون آخر . وعلى اثر صدور قانون سنة ١٩٣٠ ألغيت تجهيزية دار العلوم تدريجيا والبيت مدرسة القضاء الشرعى كذلك . أما دار العلوم نفسها فقد بقيت تؤدى المهمة التى انشئت لها منذ سنة ١٨٧٣ .

يخرج ما يتعلق بمدرسة القضاء الشرعى عن نطاق موضوعى فلا أتعرض له . أما دارالعلوم وتجهيزية مدرس اللغة العربية فهومدار هذا البحث . ولا بد لذلك من عرض الاساس الذى بنى عليه فضيلة الاستاذ الاكبر رأيه فى الغاء هذه الدار وتجهيزيتها واحلال كلية اللغة العربية محلها لانتقل الى ما كان من تدبير المسألة بعد ذلك تطورا انتهت بها الى الوضع الحاضر .

فقد كان أساس هذه السياسة على ما جاء بمذكرة فضيلة الاستاذ الاكبر أن يكون التعليم فى القسمين الاولى والثانوى عاما على مثال التعليم فى المدارس الاميرية ويعلم فيهما كل ما يعلم فى المدارس الاميرية ماعدا اللغات ويعلم فيهما علوم الازهر الاصلية . وأن يستغنى عن الكتب القديمة بأحسن منها ؛ وأن ينتهى ذلك الى توحيد التعليم لتبلغ الغاية العظيمة التى نشدها من توحيد التعليم وتجانس

العلماء ؛ ومن الفائدة العظيمة التي تعود على الامة نفسها من المناصر
القوية فى اللغة العربية ؛ وأن يكون تأليف مجالس الادارة ومجلس الازهر
الاعلى على وجه تمثل فيه وزارة المعارف تمثيلا قويا ؛ وأن يكون قسم التفتيش
فى اللغة العربية والعلوم الحديثه مشتملا على رجال يكون لوزارة المعارف
رأى فى اختيارهم)

على هذا الاساس الذى جاء بمذكرة فضيلة الاستاذ الاكبر تألفت لجنة برئاسة
فضيلته ؛ وبوكالة سعادة عبدالفتاح باشا صبرى وكيل وزارة المعارف ان ذاك ؛
وعضوية فضيلة الاستاذ الشيخ عبدالعزيز البشرى السكرتير البرلمانى لوزير المعارف
يوئذ وصاحب العزة محمد خالد حسنين بك مفتش العلوم الحديثه بالازهر
والمعاهد الدينية . وقد وضعت هذه اللجنة تقريرا جاء فيه غيبا يتصل
بتعليم اللغة العربية فى الازهر والمعاهد الدينية وعلة هذا التعليم بوزارة
المعارف ودارالعلوم ما نصه .

(ومن حيث قد تبين أن وزارة المعارف تستعين الآن بفنيين واسمى الخبير
على وضع نظم وافية لمدارس المعتمدين السلبا ومنها دارالعلوم ؛ وبسط
الصلات بين الدراسات المتجانسة فى التعليم العالى فقد رأيت (اللجنة)
أنه يحسن الانتظار فى تقسيم الدراسة فى القسم العالى حتى يجتمع الرأى فى
ذلك ؛ وبهذا تنهيا الفرصة لاستفادة الازهر نفسه بنتائج هذا البحث
الذى ربما تأثرت به دارالعلوم الى حد كبير . ومن المفهوم أنه ستكون بين
هذه المدرسة وبين قسم اللغة العربية وآدابها فى الازهر أوثق الصلات فى مناسج
التعليم . . . وقد تذاكرت اللجنة فى الطريقة العملية المنتجة التى تضمن كفاية
خريجى الازهر لتدريس اللغة العربية وآدابها سواء فى المعاهد الدينية أم
فى المدارس الاميرية فرأت أن تشترك وزارة المعارف ؛ بما لها من قديم الخبرة
فى اساليب التعليم ؛ فى وضع خطط الدراسة ومناهجها فى القسم الثانوى والقسم
العالى المحرر لدراسة اللغة العربية وآدابها وقسم التخصص فى هذه الدراسة
وأن تشترك كذلك اشتراكا فعليا فى وضع اسئلة الامتحانات وفى مباشرتها وحريها
وشفويا وعمليا . . . وقد رأيت اللجنة أن يكون امتحان المتخرج من دارالعلوم
والقسم العالى المحرر فى الازهر للغة وآدابها واحدا للفريقين . وعلى حسب
الترتيب فى النجاح يكون القبول فى قسم التخصص على أنه بعد أن يثبت بالامتحان
النهائى لطلبة دارالعلوم وطلبة ذلك القسم فى الازهر انهما متكافئان فى التخريج يبدأ
بالاستغناء بالازهر عن دارالعلوم

١٠ - كانت السياسة التي بنيت مذكرة فضيلة الاستاذ الاكبر على اساسها ، والتي قام عليها تقرير لجنة اصلاح الازهر ، موضع خلاف عليها بين شيوخ المعاهد ، اختلفوا على امكان توحيد التعليم في المعاهد الدينية والمدارس الاميرية ، وظنى امكان الاستغناء عن الكتب القديمة باحسن منها ، وعلى مبلغ الصلة التي تكون بين الازهر ووزارة المعارف واشترك الوزارة في وضع خطط الدراسة ومناهجها ، وفى وضع اسئلة الامتحانات وفى مباشرتها تحريرها وشغلها وعملها ، وفى أن يكون امتحان التخرج فى دارالعلوم وكلية اللغة العربية بالازهر والحداء للفريقين . وبتدث لهذا الخلاف مظاهر فى الصحف . ولما كان فضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ المراغسي قد اضطر الى أن يستقيل فى ذلك الوقت من مشيخة الازهر والمعاهد الدينية فقد رجحت فى التنفيذ كفة الرأى الذى يخالفه بعد أن كان الرأىان متعادلين أو يكادان قبل استقالته .

١١ - والواقع أن مقترحات فضيلته ومقترحات اللجنة فى الاصلاح لم تنفذ على النحو الذى رسمت به ، فلم تشترك وزارة المعارف فى أمر الدراسة بالازهر الا بمقتسدار انتداب رجال منها يختارهم الازهر باسمائهم للتدريس فيه ، وبحظ غير أساسى فيما خلا ذلك . ولقد ظل الامر وما يزال كذلك الى وقتنا الحاضر . ولعل للازهر والمعاهد الدينية من الحرص على استقلالها عذرا عن ذلك . ولعل ثمت أسبابا أخرى سيتاح لى فى هذه المذكرة أن أشير الى بعضها .

١٢ - فى سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ قام نزاع على دارالعلوم بين الازهر وجامعة فؤاد الاول كان مظهره فى الصحافة أن أيد فريق ضم دارالعلوم الى الازهر ، وأن أيد فريق آخر ضمها الى كلية الآداب بجامعة فؤاد الاول . وكان هذا النزاع مظهر للخلاف على جهة تدریس اللغة العربية . لقد بقى هذا التدریس محصورا الى ذلك اليوم فى ابناء دارالعلوم لأن كلية اللغة العربية لما تكن قد خرجت أحدا من أبنائها ، وكانت موشكة أن تخرجهم فى آخر سنة ١٩٣٧ الدراسية . ولما كانت الجامعة تريد أن يكون لابنائها الذين يدرسون علوم اللغة العربية فى كليسة الآداب نصيب من التدريس كنصيب أبناء المعاهد الدينية على الاقل ، فقد بدأ الجدل فى المسألة ووضعت الوضع الآسى . مادامت هناك ثلاثة معاهد لتخريج معلم اللغة العربية تحتل ميزانية الدولة نفقاتها - وهى دارالعلوم وكلية اللغة العربية للازهر وقسم اللغة العربية لكلية الآداب بالجامعة - فلماذا لا ننظر فى توحيد هذه المعاهد الثلاث فى معهد واحد يكون أقل نفقات ، وأقل لذلك اردنا للميزان ومادامت المصلحة العامة هى الغرض الذى يجب أن نرمى اليه فيجب أن نبحث أى هذه المعاهد الثلاثة أصلحها وأجدرينا لذلك بالبقاء .

- ١٣ - تألفت في هذا الظرف لجنة برئاسة سعادة لطفى السيد باشا مدير جامعة فؤاد الاول لاعادة النظر فى نظام معهد التربية . وقد اقترحت أن يختار طلبة المعهد من كليتى الآداب والعلوم بواسطة امتحان مسابقة بين من قضاوا سنتين فى الكليتين ويبتضون سنة بالمعهد بعد اتمام دراستهم الجامعية . ثم تعرضت اللجنة لمدرسى اللغة العربية واختيارهم فقالت (يسرى على مدرسى اللغة العربية نفس النظام المقرر لاعداد المدرسين ، فتفصل دراسة الثقافة عن دراسة التربية ، ويقبل بالمعهد من المتخرجين فى قسم اللغة العربية لكلية الآداب ومدرسة دارالعلوم وكلية اللغة العربية بالازهر من ينجح فى امتحان المسابقة الذى يعقد لذلك . ويشترط فيمن يتقدمون لامتحان المسابقة من طلبة كلية الآداب أن يكونوا عند الحاقهم بالكلية فى نفس المستوى اللغوى والدينى الذى يشترط لدخول دارالعلوم)
- ١٤ - ابلت هذه النتيجة الى فضيلة الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الازهر والمعاهد الدينية فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وطلب وزير المعارف الى فضيلته أن يبدى رأيه فيها فأجاب فضيلته فى ٢٨ سبتمبر بما نصه (انى أوافق تمام الموافقة على الطريقة التى اقترحتها اللجنة وأحب أن أعرف هل امتحان المسابقة يكون بعد التخرج وتام الدراسة أو يكون بعد السنة الثانية كما سمعته من قبل من بعض من اشتغلوا فى اللجنة)
- ١٥ - ظلت المسألة فى هذا الموقف دون تنفيذ لرأى اللجنة الى أن اسندت الى وزارة المعارف . ولما كنت أعرف من ميل فضيلة الشيخ الاكبر الى فكرة توحيد التعليم بالمدارس والمعاهد الدينية فقد تحدثت اليه فى الامر شفاهاً ثم بعثت اليه فى ٤ مايو سنة ١٩٣٨ بخطاب يقوم على اساس مذكرة فضيلته فى سنة ١٩٢٨ ، وهو الأساس الذى ذكرت نصه فى صفحة ٣ من هذه المذكرة . وقد أجابنى فضيلته بخطاب مؤرخ فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ يشير على فيه بالأأتعجل فى هذا الامر ، ويرى (أن الظرف الحاضر ليس ظرفاً تنضج فيه الآراء فى موضوع خطير كهذا) و اتباعاً لمشورة فضيلته تركت التفكير فى أمر توحيد التعليم .

١٦ - كنت قد انتهيت في ذلك الوقت الى ضرورة تنفيذ الرأى الذى لم أتحول عنه فى يوم من الايام ؛ ذلك أن تغيير البرامج فى المدارس قليل الجدوى اذا لم يتمياً للتعليم المعلم الكفء القدير على أداء مهمته على الوجه الاكمل . لذلك رأيت أن أمث بين المعلمين القائمين بالتدريس روح الثقة بأنفسهم ؛ وأن أشهد لهم شهادة الحق بأنهم يؤدون رسالة جليلة الخطر . وأنهم يقومون فى ادائهم بكفاءة كثيراً ما أنكرها غيرهم عليهم ؛ وأن أمهد للجيل الجديد الناشئ فى أحضان الاستقلال ؛ والذى تقع عليه بسبب هذا الاستقلال أعباء أكبر من أعباء الجيل الذى سبقه ؛ دراسة أدق وأوفى . ولتحقيق هذه الناية عدت الى دراسة النظم التى تسير عليها معاهد اعداد المعلمين وانتهيت فى أمر معهد التريية وصلته بكليتى العلوم والآداب الى الرأى الذى انتهت اليه لجنة لطفسى باشا السيد مع شىء من التصديل وافقتنى عليه اللجنة التى اشتركت معى فى هذا البحث ؛ وكان عميدا كليتى العلوم والآداب بين أعضائها . أما دارالعلوم فقد شاركتنى اللجنة الرأى فى أن تنظم تنظيمها جامعيًا مع بقائها مستقلة امتثالا ذاتيا تشرف عليه وزارة المعارف اشرفا دقيقا ؛ وأن يكون الفرنس الذى ترمى اليه تخريج معلم للغة العربية والثقافة الاسلامية قدير على أن يجمع فى ثقافته بين حياتنا القومية وصلاتنا بالعالم الحاضر وعلمه وأدبه وبين ماضينا المتصل أو وثق الصلة بالحياة الاسلامية والتفكير الاسلامى ؛ وبحياة الشرق العربى وتفكيره وفلسفته ومصادر هذه الفلسفة . بذلك يكون خريج دارالعلوم صلة ثقافتنا المستقبلية بماضينا ؛ ويستطيع بذلك أن يؤدى رسالة معلم اللغة على خير وجه .

١٧ - وقد كنت وكان أعضاء اللجنة متأثرين فى تحديد هذا الفرنس بفكرة يقرها رجال التربية فى العالم كله . تلك أن معلم اللغة العربية ؛ كمعلم اللغة القومية فى أمة من الامم ؛ لا تقف مهمته عند تدريس هذه اللغة فى نحوها وسرفها وبياناتها وبديعها ؛ بل تتعدى ذلك ؛ ويجب أن تتعداه ؛ الى دراسة الادب القومى ومصادره واتجاهاته وسلته بالحياة العامة والخاصة فى مختلف الاجيال وتصويره لمطامح الامة واتجاهاتها النفسية . ولشخصية المعلم فى توجيه تفكير الطلاب حين تدريس هذه الشؤون حظ عظيم .

١٨ - كذلك رأيت اللجنة اعداد الناشئة للالتحاق بدارالعلوم وهم فى سن وفى درجة من المعرفة والثقافة يكون توجيههم على أثرها الى هذه الناية أيسر وأكثر تحقيقا للنرض . من ثم أشارت بأن يؤخذ أثناء المعاهد الدينية بعد نجاحهم فى السنة الثانية الثانوية بمسابقة يلتحقون على أثرها بقسم اعدادى للدارحسنى اذا أموا مرحلته كانوا قد هيئوا لدارالعلوم فى نظامها الجديد تهيئة صالحة .

١٩ - أقر مجلس الوزراء النظام الجديد لمعهد التربية لأن نظامه الاول كان صادرا بقرار منه ؛ وأقررت نظام دارالعلوم الجديد لان نظامها الاول كان صادرا بقرار من وزير المعارف . فلما نشر النظامان تحدث الى فضيلة الشيخ الأكبر فى أن ايجاد سنتين اعداديتين لدارالعلوم فيه معنى إعادة قسم من تجهيز دارالعلوم وقد النيت بالقانون الذى صدر فى سنة ١٩٣٠ فلا يجوز اعاتها . ومع أن هذا القانون كان قد النس فى سنة ١٩٣٦ وحل محله قانون آخر للازهر والمعاهد الدينية ؛ ومع أن هذا القانون الآخر لم يرد به ذكر لتجيز دارالعلوم وجواز اعاتها أو عدم جولزها ؛ مع هذا وذاك رأيت أن لا موضع للجدل فى قيمة الاعتراض من الشاحية القانونية وأن لا أجعله محلا لخلاف فى هذا الظرف .

وتفاهمت مع فضيلته على عدم انشاء القسم الاعدادى وعلى أن يؤخذ أبناء دارالعلوم من الحاصلين على الشهادة الثانوية للازهر والمعاهد الدينية ؛ على أن أزيد نفسى سنى الدراسة بالدار على وجه يحقق النرض الذى قصدهه وقصدت اللجنة اليه جهد المستطاع . وكذلك فعلت . ونفذ النظام الجديد من العام الدراسى الحاضر .

٢٠ - فى أثناء الحديث الذى دار بينى وبين فضيلة الاستاذ الأكبر تناولنا مسألتين . الاولى أن الاساس الذى وضع عليه قانون سنة ١٩٣٠ ؛ وهو توحيد التعلم فى المعاهد الدينية والمدارس الاميرية فيما سوى اللغات الاجنبية فى الثانوية والامور الدينية البحتة فى الاولى ؛ هذا الاساس لم يتحقق . بل لقد عدل قانون الازهر فى سنة ١٩٣٦ ثم فى سنة ١٩٣٨ تصديلا أضعف من تدريس العلوم الحديثه فى المعاهد لسبب ابداه رجال المعاهد أنفسهم ؛ هو أن هذه العلوم لا تدع الوقت الكافى لكى يدرس الطلبة العلوم الدينية درسا وافيا . والثانية أن اشتراك وزارة المعارف فى اعداد الطلاب لكلية اللغة العربية لم يتحقق على الوجه المبين

فى التقرير الذى وضع القانون على أساسه . فالوزارة لا تشترط فى وضع خطط الدراسة ومناهجها ولا فى وضع أسئلة الامتحانات وفى مباشرتها تحريريا وشفويا وعمليا اشتراكا رهنيا أساسيا . وكل ما هنالك أن الأزهر يختار بعض موظفي الوزارة للاشتراك فى هذه الامور بغير أن يكون لرأى الوزارة أو سياستها دخل فى هذا . وامتحان التخرج فى دارالعلوم وفى كلية اللغة العربية ليس واحدا ، ولا يمكن أن يكون واحدا لاختلاف مواد الدراسة وطرق التدريس فى المعهدين . على أن تناولنا هاتين المسألتين لم يفته بنا الى حلها لاختلاف الطريق الذى يسير فيه كل من المعهدين .

٢١- على أنى رأيت من الخير أن ينفذ اقتراح لجنة لطفى باشا السيد ، مادام فضيلة الشيخ الأكبر قد قبل أساسه ، باعتبار هذا الاقتراح خطوة لا بأس بها فى سبيل توحيد الثقافة المصرية والثقافة العربية ، وفى سبيل حل المشكلة القائمة بسبب تعدد المعاهد التى تخرج معلم اللغة العربية . ولا أزال أرجو أن تتحقق هذه الخطوة آملا أن تكون مقدمة خطوات أخرى لتوحيد الثقافة .

٢٢- أعلم أن قوما أولى رأى من المشتغلين بشؤون التربية والتعليم يرون غير هذا الرأي . ويعتقدون أن اعدادا معلم اللغة العربية للمعاهد الدينية يجب أن يختلف عن اعداد معلم اللغة العربية لغيرها من المعاهد . وحينهم فى ذلك أن الغاية التى يجب أن يجعلها معلم اللغة العربية بالمعاهد الدينية نصب عينه تختلف عن الغاية من تعليم اللغة فى المدارس الاميرية . فأساس المعاهد الدينية وسبب وجودها التخصص فى علوم الدين . ومعلم اللغة العربية بها يجب لذلك أن يكون حجة فى لغة هذه العلوم ، على حين يجب أن يكون معلم اللغة العربية فى المدارس الاميرية حجة فى الثقافة الاسلامية بوجه عام ، حجة فى الادب وتاريخه القديم والحديث واتصاله بآداب الامم الاخرى ، حجة كذلك فى لغة العلوم الحديثه وما يتصل بها . وليس الجمع بين أن يكون الانسان حجة فى لغة العلوم الدينية وفى الادب القديم والحديث ولغة العلوم الحديثه بالامر اليسير . ولذلك يرى أصحاب هذا رأى أن تخصص كلية اللغة العربية بالازهر بتخريج مدرسي اللغة العربية فى المعاهد ، وأن تخصص دارالعلوم بتخريج مدرسي اللغة العربية فى المدارس الاميرية على اساس من الثقافة الاسلامية . وهذه حجة لها قدرنا لا ريب . لكن الاقتراح الذى قدمته لجنة لطفى باشا السيد وقبله فضيلة الاسنان الأكبر لا ينفىها مادام الامر فى المسابقة التى ستعقد للالتحاق بمعهد التربية .

التخرج والقيام تحت اشرافه في السنتين الاخيرتين قبل التخرج انما الفرض منه تخرج معلم اللغة العربية بالمدارس الاميرية ، و مادام امتحان المسابقة الذي يعقد لابناء المعاهد الثلاثة كى يلتحقوا بمعهد التربية سيكون ملحوظا فيه بطبيعة الحال هذا الفرض .

٢٣ - اذا انتهى الامر بقبول هذا الاقتراح ، وبأن يعقد امتحان المسابقة للالتحاق بمعهد التربية بعد أن يمضى الطالب سنتين بدارالعلوم ، أو بكلية اللغة العربية للازهر ، أو بقسم اللغة العربية بكلية الآداب فانى أضيف اليه اقتراحا آخر أستمد منه تقرير لجنة اصلاح الأزهر . ذلك أن توحد الامتحانات بالنسبة لمن يقبلون من هذه المعاهد الثلاثة ليكونوا تحت اشراف معهد التربية من يوم أن يتعلموا مادة التربية ، أى منذ أدائهم امتحان المسابقة ونجاحهم فيه . وهذا التوحيد ضرورى حتى اذا تحصلوا على الشهادة النهائية فى معاهدهم وانتقلوا منها ومن اشراف معهد التربية الى هذا المعهد بالذات كان التجانس بينهم كفيلا بحسن توجيهه التعليم فى المدارس على اساس من كفاءة الاساتذة وقوة شخصيتهم ، و يجنب التعليم بذلك ما يجره عدم تجانس المعلمين من اضطراب تخشى نتائجه

٢٤ - على أن قبول هذا الاقتراح أو تعديله أو تغييره لا يحل المشكلة الحاضرة بين الأزهر و دارالعلوم . ولذلك أرى واجبا على أن أتم هذا البحث بأن أذكر أطوار هذه المشكلة الاخيرة وأن أنتهى فيها الى الاقتراح الذى أراه كذيلها وحصل المسألة الاساسية معها .

٢٥ - فقد كان منشأ هذه الازمة عدم اكتفاء خريجي كلية اللغة العربية باعتراف وزارة المعارف بفتية شهادتهم طبقا للقانون وترشيحها اياهم للتعليم الحر على قدم المساواة مع أبناء دارالعلوم على النحو السابق بيانه فى صدر هذه المذكرة . وتسبب عن عدم اكتفاءهم هذا أن طالبوا بأن يعين جماعة منهم حالا بمدارس الوزارة . ولما كان المتفوقون منهم يعينون فى المعاهد الدينية كما يعين المتفوقون من أبناء دارالعلوم بمدارس الحكومة فقد رأث الوزارة فى اجابة هذا الطلب بما قد يعده أبناء دارالعلوم اجحافا بهم . هذا فضلا عن أن خريجي كلية اللغة العربية لم يجربوا بعد فى التعليم ولم تثبت مقدرتهم الفنية فيه ، خاصة وأن امتحانهم النهائى ليس هو بصينه امتحان دارالعلوم . لهذين الاعتبارين آثرت الوزارة أن تستمر فى الخطة التى سارت عليها حتى تجتمع بين الحرص على مصلحة التعليم وعلى مصلحة أبناء دارالعلوم وعلى تنفيذ قانون الأزهر والمعاهد الدينية

بصرف النظر عما طرأ على القواعد التي بنى عليها من تغير ، وذلك الى أن تنهياً
الفرصة لوضع قاعدة لتوحيد معاهد تخريج معلم اللغة العربية ، أو لتوحيد برامجها
وامتحاناتها على النحو الذي وضعته لجنة لطفى باشا السيد أو على نحو آخر .

٢٦- وقد رد خريجو كلية اللغة العربية بالازهر على هذه الاعتبارات بأنهم على استعداد
لأن يدخلوا مع خريجي دارالعلوم في مسابقة يبين منها أنهم أكثر صلاحية للتدريس
ولم يبد أبناء دارالعلوم اعتراضاً أساسياً على المسابقة لذاتها . ولكنهم ذكروا
أن مدارس الوزارة لم تأخذ من خريجهم الا الى سنة ١٩٣٠ ، و أن لهم
لذلك اقدمية لا يجوز تفويتها عليهم ، كما رأوا أن برنامج دارالعلوم الذي وضع
خصيصاً لتخريج مدرسي اللغة العربية بالمدارس يجب أن يكون أساساً للمسابقة
التي يجب أن لا تجرى الا بين المتساوين في الاقدمية ، أو على الاقل الا بين
الذين قضوا في التدريس بالمدارس الحرة زمناً معيناً تعتبره الوزارة كافياً لاهلية
التدريس بمدارسها .

٢٧- واعترض أبناء كلية اللغة العربية بالازهر على أن يكون امتحان المسابقة تحريرياً
وشفوياً وعملياً على اساس نظام دارالعلوم دون مراعاة لنظام التعليم العلي
والمهني في معيهم ، والا كان ذلك تفضيلاً لابناء دارالعلوم عليهم في اساس
المسابقة ورد أبناء دارالعلوم على هذا الاعتراض بأنه ان صح أن يكون لنظام كلية
اللغة العربية بالازهر دخل في المسابقة فقد وجب أن يرتب على ذلك أن يمين
ابناء دارالعلوم لتدريس اللغة العربية بالمعاهد كما يمين أبناء كلية اللغة العربية
بمدارس الحكومة . والا كان تفضيل طائفة على طائفة تحيفاً على أحد الفريقين لا
موجب له وهما من أبناء الامة والدستور يسوي بينهم ماداموا متساوين في مؤهلاتهم
وفي نتيجة مسابقتهم .

٢٨- بينما كان هذا الخلاف يدور بين الفريقين ، نادى حيناً ، مشتداً حيناً آخر ،
أرسل الى حضرة صاحب السعادة مدير جامعة فؤاد الاول بخطاب يذكر فيه
ما يجب من رعاية ما لابناء قسم اللغة العربية لكلية الآداب بالجامعة من حقوق
في التدريس بمدارس الحكومة . وقد تحدث الى عميد كلية الآداب في هذا الامر
بعد أن اطلعت على خطاب مدير الجامعة فذكر لي أنه يحرس على أن يكون لابناء
قسم اللغة العربية مثل ما لابناء دارالعلوم وكلية اللغة العربية بالازهر
من وظائف التدريس ، ولما كان أبناء قسم اللغة العربية فريقين ، فريق له عند
التحاقه بكلية الآداب ما لابناء دارالعلوم من ثقافة لغوية ودينية ، وهؤلاء أكثرهم

متخرجون في القسم الثانوي من المعاهد الدينية ؛ وفريق حائز على الشهادة الثانوية لمدارس الحكومة فقد اقترح العميد أن يحصل هذا الفريق الثاني على شهادة معادلة لثانوية المعاهد الدينية قبل دخوله أي امتحان مسابقة للحصول على أجازة التدريس . وقد بينت للاستاد العميد أنه سواء تقرر امتحان معادلة كهذا الذي يذكره أم لم يتقرر فإن في الحكومة من وظائف التحزير التي يصلح لها خريجو كلية الآداب أكثر من غيرهم ما يعني أكثرهم عن مثل هذه المساواة وذلك فضلا عن أن أبواب العمل الحر في الصحافة وفي التأليف وفي غيرهما مفتوحة لهؤلاء المتخرجين في كلية الآداب على نحو سيزيده الطراد المتكلمين في البلاد وضوحا في زمن قريب .

٢٩ - ولم أقصر محادثاتي على عميد كلية الآداب ورجال دارالعلوم بل استطلعت آراء فضيلة الشيخ الأكبر عن طريق وكيل وزارة المعارف . وقد أبدى فضيلته من الحرص على أن تحل هذه المسألة القائمة اليوم ، وأن تحل مسألة مدرس اللغة العربية وجهة تخرجه حلا نهائيا للمستقبل ؛ كما عاون في تمحيص الاقتراحات التي كانت تقدم من كل فريق ؛ حرصا ومعاونة كان لهما أثر كبير في تسكين حدة الخلاف وفي التمهيد لخلق الجو الملائم لحل المسألة العاجلة والمسألة الأساسية ؛ حلا عادلا يكفل المصلحة العامة ويكفل مصلحة كل فريق وحقوقه .

٣٠ - إزاء هذه الاقتراحات المختلفة المتعددة في المشكلة القائمة اليوم بين الأزهر ودارالعلوم ؛ والتي اشتركت فيها كلية الآداب ؛ وفي المسألة الأساسية الخاصة بتخريج معلم اللغة العربية للمدارس الأميرية والمدارس الحرة والمعاهد الدينية أقترح على مجلس الوزراء تشكيل لجنة تضع تقريرا ينتمس إلى اقتراحات تحل على أساسها المسألة الوقعية القائمة بين دارالعلوم وكلية اللغة العربية وتنظم بصفه قاطعة طريقة اعداد مدرس اللغة العربية سواء أكان أساس التنظيم توحيد المعهد الذي يخرج هؤلاء المدرسين أم استبقاء التعداد مع تنظيم الصلات بين المعاهد المختلفة تنظيما يحقق مصلحة التعليم ؛

وزير المعارف

١٩٣٨ / ١٢ / ٢٣

التوقيع (محمد حسين هيكل)

ملحق رقم (1)

مذكرة

عن تدريس اللغة العربية

تناول قرار مجلس الوزراء مسألتين : احدهما مسألة تهيئة معلم اللغة العربية ، والثانية مسألة المسابقة بين خريجي المعاهد الثلاثة : دار العلوم وكلية الآداب في الجامعة وكلية اللغة العربية في الأزهر ، لتدريس اللغة العربية في مدارس وزارة المعارف .

وهذه المسألة الثانية ثانوية الأهمية في الواقع . وهي انما نشأت عن الوضع الخاص بمحاولة اصلاح المعاهد الدينية ، وقد ترتب على هذا الوضع أن تخرج عدد من أبناء كلية اللغة العربية في الأزهر . وفي نفس الوقت أوشك عدد من أبناء قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ممن تتحقق فيهم شروط خاصة من حيث الثقافة الاسلامية - على التخرج ، لذلك فكر هؤلاء واولئاء في مستقبلهم . وكان اعتماد خريجي كلية اللغة العربية بالأزهر على النص الذي ورد في قانون المعاهد الدينية سنة ١٩٣٦ .

فلما نظر مجلس الوزراء في مطالب هؤلاء الخريجين من الأزهر لم يجد خيرا من المسابقة بينهم وبين الذين تخرجوا في دار العلوم وفي جامعة فؤاد الأول ، على ما في هذا الحل من مساس بما لوزير المعارف من حق مطلق في اختيار المسلمين الذين يعينهم في مدارس الوزارة يقابل مسؤوليته عن التعليم في هذه المدارس .

أما والمسابقة مسألة ثانوية ، فان وزارة المعارف تدع تفاصيل الكلام فيها الى المعاهد الثلاثة التي يعينها أمرها بالذات . وكل ما تلاحظه أن نتائج هذه المسابقة يجب أن تكون متساوية بالنسبة لجميع الذين يدخلونها . ومعنى ذلك أن يكون للمتفوقين الأولين منهم حظ التعيين في جميع وظائف اللغة العربية بمعاهد الدولة سواء أكانت معاهد دينية أم معاهد مدنية .

ومن الحيف أن يفضل قوم على قوم من المتسابقين في هذه الناحية لغير شيء إلا لاختلاف المعاهد التي تخرجوا فيها . ويبدو هذا الحيف ظاهرا في الوضع التالي : تفوق الخمسة الأول من دار العلوم فعينوا في وظائف وزارة المعارف المبيّنة بقرار مجلس الوزراء ، وتلاههم خمسة أو أكثر من دار العلوم كذلك ، ثم جاء المتأخرون من كلية الآداب أو من كلية اللغة العربية بالأزهر . أبناء كلية اللغة العربية بالأزهر لا يصيبهم أي ضرر مهما تأخروا إذا احتفظ لهم بوظائف التدريس في المعاهد الدينية . فأما إذا تفوق جماعة من أبناء الأزهر واشتراء معهم في التفوق جماعة من أبناء دار العلوم ، فإن الأولين يشاركون في وظائف التعليم بوزارة المعارف بينما يمتنع على الآخرين الالتحاق بوظائف التعليم في المعاهد الدينية . لذلك يكون من الانصاف كما قدمنا أن يتساوى المتفوقون في الحقوق . وليرزول كل لبس في هذا الأمر نرجو أن يكون رأي اللجنة فيه صريحا وأن تقترح عند الضرورة تشريعا مؤقتا يشبه ما يأتي :

« الحاصلون على أجازة التدريس من مدرسة دار العلوم يكون لهم حق التدريس بالمعاهد الدينية .

ويكون هذا الحق للحاصلين على ليسانس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ، بشرط أن يكونوا حاصلين على الشهادة الثانوية من الأزهر أو من تجهيزية دار العلوم وعلى دبلوم معهد التربية . وترتب لهؤلاء وأولئك هذا الحق إذا اجتازوا امتحان مسابقة يعقد بينهم وبين خريجي كلية اللغة العربية بالأزهر . »

أما مسألة تهيئة معلم اللغة العربية فتلك هي المسألة الجوهرية . ويجب لبحثها أن نفصل أولا في توحيد التعليم وامكانه أو عدم امكانه في المعاهد الدينية والمعاهد المدنية في القسمين الابتدائي والثانوي منهما . فلا ريب أن الفصل في هذه المسألة ييسر تحديد الجهة التي تتولى تهيئة هذا المعلم ليكون قديرا على الاضطلاع بمهمته وعلى ادائها أحسن أداء .

ويجب أن نسارع إلى القول بأننا متى فصلنا في مسألة توحيد التعليم من حيث امكانه وعدم امكانه ، فقد وجب أن يترتب على الرأي الذي نصل إليه كل آثاره

لقد لاحظ واضعو الدستور المصري الحال التي كانت عليها المعاهد الدينية حين وضعه ، فجعلوا لهذه المعاهد كيانا خاصا ونظاما خاصا باعدا بينهما وبين النظام الدستوري العام للدولة . ذلك لأن هذه المعاهد كانت وحدة مستقلة لا صلة لها بوظائف الدولة وأعمالها . بل كان رجال القضاء الشرعي يتعلمون في مدرسة القضاء الشرعي تحت سلطان وزارة المعارف . وكان معلمو اللغة العربية ، كما لا يزالون ، يتعلمون في دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف . وكان وزير المعارف هو المسئول دستوريا عن هاتين المدرستين . يرضع لهما النظم والبرامج ويختار لهما الأساتذة ويهيئ لهما الامتحانات ، كل ذلك يقوم به مستقلا لا شراء له فيه ، متمتعا بحقه ومسئوليته الدستوريين .

أما المعاهد الدينية فكانت بعيدة عن الاشتراك في شؤون الدولة ، وكان عملها دينيا بحثا كاسمها ، وكان الذين يتخرجون من أبنائها يمدون الي التعليم فيها ، لا شأن لهم بما سوى ذلك من وظائف الدولة ولا مطمع لهم فيه . فلم يكن لذلك عجبا أن تخرب هذه المعاهد عن النظام الدستوري العام ، وأن يكون لهما استقلال خاص .

فلما تولى الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي مشيخة الجامع الأزهر في سنة ١٩٢٨ رأى أن المعاهد على وضعها ذلك لا تؤدي الغرض الذي أنشئت أول أمرها لأداء ، بل لعلها تنهم بالتأخر والرجعية . لذلك وضع مذكرته الموجودة تحت نظر اللجنة طلب فيها توحيد التعليم بين القسمين الابتدائي والثانوي بالمعاهد الدينية والقسمين الابتدائي والثانوي بالمدارس الأميرية ، مع فارق بسيط : ذلك أن تحل العلوم الدينية في المعاهد محل اللغات الأجنبية في المدارس الأميرية . أما فيما سوى ذلك ، فتكون البرامج هي برامج المدارس الأميرية . وعلى أساس هذا التوحيد أقيم فضيلة الأستاذ الأكبر نظام الكليات الثلاث ، وجعل للمتخرجين فيها أهليات خاصة للقضاء الشرعي ولتعليم اللغة العربية ، ورتب على ذلك إلغاء مدرستي القضاء الشرعي وتجهيزية دار العلوم تمهيدا لإلغاء دار العلوم .

النتيجة الطيحية لهذا النظام الذي أدمج المعاهد الدينية في الدولة وجعل لخريجيتها أهليات لتولي وظائفها أن تندمج هذه المعاهد في النظام الدستوري للدولة ، وأن تضم الي وزارة المعارف ، شأنها في ذلك شأن مثيلاتها من المعاهد في بلاد العالم جميعا ، ولعل الأستاذ الأكبر قد قدر هذه النتيجة المنطقية بدليل أنه

رأى أن يكون لوزارة المعارف إشتراكاً جوهرى وإشراف فعلى على كلية اللغة العربية من حيث وضع برامجها والتفتيش عليها وامتحان طلابها والاستعانة بأساتذة وزارة المعارف على تعليم المواد التى لا يوجد لها معلمون بين رجال المعاهد الدينية. بل لقد ذهب فضيلته الى وجوب أن يكون الامتحان النهائى لكلية اللغة العربية هو بعينه الامتحان النهائى لدار العلوم مع أن وزارة المعارف هى التى تضع هذا الامتحان النهائى وهى التى تشرف عليه وتقوم به فى كل أدواره .

لكن اتجاهات ذلك الوقت السياسية والدستورية حالت دون تنفيذ هذا الاصلاح الذى أرادته الشيخ الأكبر للمعاهد الدينية للبلوغ بها الى غايته وقد أدت هذه الظروف الى أن استقال فضيلة الأستاذ الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر . ثم استقالت الوزارة التى اقترح فى عهدتها ذلك النظام الذى يرمى الى توحيد التعليم فى الدولة (وكانت وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا) وقد شغلت من بعد ذلك مصر بانتخابات عدلى باشا فى سنة ١٩٢٩ ثم بمفاوضات النحاس باشا فى سنة ١٩٣٠ ثم بالانقلاب الدستورى الذى تلا ذلك فى سنة ١٩٣٠ أيضاً والذى لم ينفذ الا فى يونيو سنة ١٩٣١ .

فى هذه الفترة المضطربة سياسياً ودستوريا صدر قانون الأزهر فى سنة ١٩٣٠ وقد أهمل هذا القانون فكرة توحيد التعليم التى رسمها فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى ونص عليها صراحة فى مذكرته . مع ذلك استبقى هذا القانون الصورة الظاهرة للكيان النظامى الذى أراد فضيلته أن يقيم المعاهد الدينية على شاكلته . أنشئت كليات ، وأنشئت معاهد ابتدائية وثانوية ، ولكن الجوهر الذى طالب به الشيخ الأكبر لم ينفذ شيئاً منه . لم تغير الكتب . لم تغير برامج التعليم الى الحد الذى يحقق فكرة توحيد التعليم مع المدارس الأميرية . لم يتغير الأساتذة بأكثر من استعارة بعض أساتذة وزارة المعارف عن طريق التدريس فى المعاهد الدينية وتعيين طائفة من مدرسى العلوم الحديثة ، ثم الاستغناء عن أكثر هؤلاء بعد أن عدلت مناهج التعليم مرة أخرى فى سنة ١٩٣٦ كما سنشير اليه فيما بعد . على ذلك أنشئت مدرسة القضاء الشرعى اكفاء بكلية الشريعة ، وأنشئت تجهيزية دارالعلوم تمهيداً لالغاء دار العلوم نفسها ، ثم بقيت المعاهد الدينية محتفظة باستقلالها بعيداً عن النظام الدستورى للدولة .

ولقد عاد فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى الى مشيخة الجامع الأزهر في سنة ١٩٣٤ . وكان المفهوم أن يعود فضيلته بهذه المعاهد الى النظام الذى أرادها لها . لكن الحوادث كثيرا ما تكون أقوى من الرجال على حد تعبير الساسة ، وكثيرا ما تضطربهم الى السير فى طريق غير الذى رسموه . والظاهر أن ذلك هو الذى واجه فضيلة الشيخ الأكبر والذى اضطره الى الرجوع عن فكرته الأولى . مجازاة للأحوال التى لم يكن من مجاراتها بسد .

بل لقد رجعت المعاهد بعد فترة من عودة فضيلته اليها لتكون أكثر اتصالا بماضيتها ، فقد ألغى قانون سنة ١٩٣٠ على ما كان بينه وبين فكرة فضيلته الأولى من اختلاف - وصدر بديلا منه قانون سنة ١٩٣٦ الذى رتب المعاهد الدينية الى نظامها الأول وان بقيت فى الصورة على الوضع الذى يسمونه الوضع النظامى ، ان أنقص من تدريس العلوم الحديثة بحجة أنها تظنى على العلوم الدينية والشرعية . ولقد كان هذا التعديل فى القانون اممانا فى الابتعاد عن فكرة توحيد التعليم العام فى بلاد الدولة ، اممانا يدعو الى التفكير فيما اذا كان هذا التوحيد مستطاعا حقا مع الأطوار التى مرت بها المعاهد الدينية فى أدوارها المختلفة .

ولو ان التوحيد كان مستطاعا وكانت مذكرة الشيخ الأكبر فى سنة ١٩٢٨ قد نفذت ، لوجب أن تضم المعاهد الدينية الى وزارة المعارف كما قدمنا ، وعند ذلك تحل مسألة تهيئة معلم اللغة العربية حلا طبيعيا ، لأن وزير المعارف سيكون مسئولاً عن المعاهد المدنية والمعاهد الدينية جميعا ، وسيضع فى حدود مسئوليته الدستورية النظام الذى يكفل تهيئة معلم اللغة العربية لهذه المعاهد القائمة على أساس من توحيد التعليم .

أما والتوحيد غير مستطاع ، ولذلك تبقى المعاهد الدينية فى وضعها الخاص من حياة الدولة ، فالطبيعى أن يكون وزير المعارف وحده هو الذى يضع النظم الكفيلة بتهيئة معلم اللغة العربية فى المدارس التابعة له والمسئول هو عنها ، وألا يكون للمعاهد الدينية أى حق فى التداخل فى شئونها ، وألا يكون لخريجياتها أية أهلية خاصة للتعليم فى مدارس الوزارة .

والواقع أن وزارة المعارف تعاني فى الوقت الحاضر متاعب فى تعليم اللغة العربية شعر بها وزراء المعارف المتعاقبون جميعا ، وحاولوا وسيظلون يحاولون الى زمن غير قريب التغلب عليها . هذا مع أن معلم اللغة العربية نشأ فى مدرسة دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف واشرفها الدقيق منذ سبعين عاما .

وسبب هذه المتاعب يرجع الى أن أبناء دار العلوم يؤخذون دائما من الأهلرا بحجة أن معلم اللغة العربية يجب أن ينشأ في ظلل الدين الاسلامي الذي اخصت المعاهد الدينيه بتعليمه . وقد أشعت تخطيط دار العلوم للتغلب على هذه المتاعب ، فحوريت هدينا انشئت بالفائتها تنفيذنا لقانون سنة ١٩٣٠ . ولما أرادت وزارة المعارف انشاء قسم اعدادى لدار العلوم حورب انشاء هذا القسم واضطرت وزارة المعارف على أسف منها الى العبدول عنه .

والواقع أن معلم اللغة العربية يجب أن يهيا في ظلل القرآن على أنه الحجة الثبت في اللغة والمثل الأعلى في البلاغة . فأما ما سوى ذلك من علوم الدين فحسب معلم اللغة العربية منها أن يأخذ بقسط كاف من العلوم التي تمكنه من فهم القواعد الدينية العامة وبالثقافة الاسلامية .

لكن معلم اللغة العربية بحاجة مع فهمه القرآن وبلاغته ومع احاطته بقواعد اللغة نحوا وصرفا وبلاغة التي تتبع اللغة في تطورها على اختلاف العصور ، بحاجة الى معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت الى ازدهارها حينما والى جمودها أحيانا ، بحاجة الى معرفة تاريخ الأدب العربي حديثه وقديمه ، بحاجة الى مقارنة هذا الأدب بأداب اللغات الأخرى والى معرفة تأثير هذا الأدب بتلك الآداب وأثره فيها في العصور المختلفة ، بحاجة الى ادراك صلة اللغة بالعلوم المختلفة جميعا . فاللغة الحية لا تكون حية الا بمقدار وفائتها . بحاجات هذه العلوم كوفائتها بحاجات الدين وبحونه ، وبمقدار وفائتها بهذه الحاجات في أحدث طور وصل اليه العلم وأحدث صورة وصل اليها التفكير الأدبي والفلسفى .

• • •

لم يكن الناس يشعرون منذ سنوات ماضية بحاجة معلم العربية الى هذا كله ، لأن الحياة الجامعية لم تكن قد نشأت ، أو لأنها كانت في بدء نشأتها ، ولأن المدارس العليا كانت تدرس فيها أكثر العلوم باللغات الأجنبية ، فكان اتقان اللغة العربية معتبرا أمرا مقصودا لذاته ، يحمد من يبلغه ، ولا يلام من يقصر فيه . فلما بدأت الحياة الجامعية تؤتى ثمرها ، ولما بدأت الدراسات باللغة العربية تستقر في كليات الجامعة المختلفة ، ثم لما بدأ الشعور بضرورة تصيير العلم كله يقوى في النفوس ، بدأ رجال وزارة المعارف وغير رجال وزارة المعارف يدركون أن اللغة ليست غاية لذاتها ، وأن التفوق فيها ليس كمالا يستحق صاحبه الحمد ولا يلام من لا يبلغه ،

وانما اللغة أداة لنقل العلم واللوان الفكر ووسيلة للتفاهم ، فالنقصير في اتقانها موجب للوم ضار بالحياة الفكرية في البلاد غاية الضرر .

من هنا تكشفت حقيقة تعتبر بديهيية في غير مصر ولكن الظروف التي سبقت انشاء الجامعة عندنا أحاطت بها بكير من الأبهام . هذه الحقيقة هي أن مدارس الدولة الابتدائية والثانوية تهمل أبناءها للالتحاق بالجامعات المدنية . وطبيعي لذلك أن يمد تعليم اللغة العربية في مدارس الدولة الى هذه الحياة الجامعية اعدادا تتم به الدورة التعليمية وأن يكون معلم اللغة العربية قد هيء للقيام بهذه المهمة على خير وجه . وقد هيء لها من أول نشئته شأنه في ذلك شأن غيره من معلمى المواد الأخرى . ولعل ما لوحظ من ضعف طلاب الجامعة في اللغة العربية يرجع الى أن هذه الشرائط لم تتحقق والى أن تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية غير متصل بالتعليم الجامعى الاتصال الواجب وهذا ما قرره الممتحنون في كليات الجامعة المختلفة إذ رأوا ضعف الطلاب في التعبير باللغة العربية تعبيرا صحيحا (وقد أرفقتا بهذه المذكرة ملحقا يحوى نبذا من تقارير حضرات الممتحنين بكلية الحقوق على سبيل المهمل ؛ نرجو ان تطلع عليها اللجنة) .

فكرت وزارة المعارف في السنوات الأخيرة في التماس الوسيلة الى علاج هذه الحال ، واتجهت في تفكيرها في هذا العلاج نحو الكتب التي تدرس وتقرأ في المدارس الابتدائية والثانوية فتألفت في يونيو سنة ١٩٣٥ لجنة من بعض رجال وزارة المعارف والجامعة لوضع كتب للقواعد والمطالعة للمدارس الثانوية كما تألفت لجنة أخرى لمراجعة هذه الكتب . وفي سنة ١٩٣٧ عدل تأليف اللجنتين . وفي أغسطس سنة ١٩٣٧ صدر قرار بتشكيل لجنة من بعض رجال وزارة المعارف لوضع كتب الدين وفق المنهج الحديث كما تألفت لجنة من بعض رجال وزارة المعارف والجامعة لوضع كتب في تاريخ الأدب العربى والمخطوطات ، ولجنة أخرى من رجال الجامعة لوضع كتاب في تاريخ الأدب للسنة التوجيهية .

هذا فيما يتصل بالمطالعة الأصلية أما المطالعة الأضافية أو المطالعة الخاصة فكانت الى سنة ١٩٣٥ مقصورة على مراجعة التلاميذ كتباً مختلفة يستعيرونها من المكتبات ، وهي الكتب التي كانت تفتنيها الوزارة من مؤلفات المؤلفين المختلفين سواء في مصر أو في غيرها من الأقطار العربية ، أو على كتاب يوزع على التلاميذ لقراءته في البيت . على أن التلاميذ لم يكونوا ليعنون عناية كبيرة بهذه المطالعات

لأنهم لم يكونوا يقومون بها مع أساتذتهم من ناحية ، ولأنهم لم يكونوا مسئولين عنها في امتحان ولا في غير امتحان من ناحية أخرى .

وفي سنة ١٩٣٥ فكرت الوزارة في تزويد التلاميذ أثناء العطلة الصيفية بكتب يقرأونها ، فأثقت مقادير كبيرة من كتب بعض المؤلفين المحدثين ووزعتها على التلاميذ

لم تنجح هذه الوسائل للعلاج فأمنت وزارة المعارف في السنة الأخيرة التفكير في الأمر وذهبت لتتعمق أسباب الضعف تريد أن تشخصها ليكون العلاج ناجحاً منتجاً . وآخر نظرية لوزارة المعارف في هذه المسألة وفي غيرها من مسائل التعليم جميعاً أن المعلم هو مصدر كل قوة وكل ضعف في التعليم . فالمعلم الصالح يصلح البرنامج المصوب ويمهد السبيل أمام الوزارة بقوة حجته لتلافي أسباب الفساد . هو يشعر في خبه لمهنته بضرورة العمل لأن تبلغ الكمال فهو بسعيه يهني الوسائل التي بلوغها هذا الكمال . لهذا وجهت الوزارة همها إلى معاهد اعداد المعلمين ، ومن بينها دار العلوم ، تريد اصلاحها ، وذلك بعد أن درست أسباب الضعف وعلل المتاعب التي تواجهها في هذا الطور الجديد من أطوار حياة مصر الذي يختلف اختلافاً كبيراً عن الطور الذي سبقه .

وقد تبينت الوزارة أن من أسباب الضعف في تعليم اللغة العربية قصر اختيار الطلاب لدار العلوم من الحاصلين على الشهادة الثانوية للأزهر . ليس يرجع هذا الضعف إلى قلة في الرغبة من جانب هؤلاء الطلاب ولا إلى ضعف في حرصهم على أن يبلغوا الكمال . كلا . بل هم يجهدون أنفسهم ويبدلون كل ما يستطيعون بذله للقيام بواجبهم كطلاب وكعلمين وأن كثيرين منهم ليلفون في أحيان كثيرة مقاماً محموداً . لكن تأثرهم بطرائق التدريس في الأزهر وبالكتب التي تدريس فيه وبغير ذلك من العوامل التي تسود بيئته ، كل ذلك يضطر هؤلاء الطلاب إلى بذل جهد عنيف لتفهم النظريات الحديثة في التربية وتطبيقها . كما أن اختيارهم ذلك يجعل الصلة بينهم وبين التعليم الجامعي مقطوعة في أول الأمر ويزيد لذلك في مشقتهم ثم أن اختيار معلمى اللغة العربية من طائفة واختيار معلمى سائر العلوم من طائفة أخرى كان سبباً لمتاعب لم يقف أثرها عند التنافس الطائفي بل تعداه إلى أن الطرائق التي يسر عليها هؤلاء والطرائق التي يسر عليها أولئك تدفع إلى نفس التلميذ حيرة قد لا يعيها بعقله ولكنه يضطر أمامها بفطرته فهو بين هذه الطريقة وتلك يسلك سبيلاً إلى الجامعة ، فإذا بلغها تعدت طرائقها

أمامه وصار في حيرة حتى يتعود الدراسات الجامعية وقد يضيع عليه ذلك، سنة أو أكثر من سنين الدراسة . وهذا في رأينا هو سبب السقوط الفاحش في السنوات الأولى من كليات الجامعة .

وقد لمست وزارة المعارف هذا الاضطراب بسبب اختلاف الطرائق في تنشئة الأطفال أنفسهم حين قارنت بين من ينشأون في رياض الأطفال وبين من ينشأون في التعليم الأولى . هؤلاء وأولئك، اذا اجتمعوا في فرقة واحدة لم يستطع بعضهم أن يساير بعضا في اللغة العربية بنوع خاص . فأما أبناء رياض الأطفال الذين تعلموا على الطريقة المتبعة في مدارس البنات فيبدون ضعيفا الى جانب الذين يعلمون في المدارس الأولى . وأما بنات رياض الأطفال اللائي يتلقين اللغة العربية على معلمة في مدارس البنات فيسرن في طريقتهم ويتفوقن في امتحان الشهادة الابتدائية على البنين . ومرجع هذا وذاك من الأمر الى اختلاف الطريقة في اعداد المعلم وفي اعداد المعلمة وفي الطريقة التي يتبعها كل منهما في التدريس كنتيجة لهذا الاعداد .

أما والشأن ما تقدم فليس، ثم شبهة في أن اعداد المعلمين لمدارس وزارة المعارف يجب أن يتراءى لوزارة المعارف لا يشاركها فيه أحد من بداية الأمر الى نهايته . ويجب أن يعدل التشريع في قوانين الأزهر وفي غير قوانين الأزهر بما يحقق هذه الغاية .

وتطبيقا لهذه القاعدة التي تتفق وحدها مع المنطق ومع الدستور ومع مسئولية وزير المعارف البرلمانية، والتي أخذت بها الأمم المتحضرة كلها، لأنها تعتبرها من البديهيات التي لا تقبل جدلا - يجب أن تنظم العلاقة بين المعاهد الدينية ووزارة المعارف في هذه الحدود . فأما أن حرصت المعاهد على استقلالها مع بقاء نظامها الحالي فيجب أن تضم كلية اللغة العربية وكلية الشريعة الى وزارة المعارف عودا الى النظام الطبيعي الذي جعل مدرسة القضاء الشرعي ومدرسة دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف وإشرافها . وقد تكون هذه خطوة صالحة لتوحيد التعليم اذا أخذ معلمو اللغة العربية في المعاهد الدينية من تعدهم وزارة المعارف لتعليم هذه اللغة .

وأما إذا رُوِيَ بقاء المعاهد الدينية بصورتها الحاضرة بعيدة كلها عن وزارة المعارف فإن هذه المعاهد يجب أن تكتفى في أمر اعداد معلم اللغة العربية باعداد معلميها هي، ويجب أن تكون وزارة المعارف حرة تمام الحرية في اعداد معلم اللغة العربية لمدارسها، وفي اختيار من يصلح لهذا الاعداد شأنها في ذلك شأنها في اعداد المدرسين لسائر المواد التي تعلم في مدارسها .

هذه فكرة اجمالية عن تهيئة معلم اللغة العربية وما يجب أن تكون عليه في مصر . ووزارة المعارف متمنعة بأن اللجنة الموقرة ستوافقها عليها تمام الموافقة، وأنها لذلك ستقترح الغناء كل ما يخالفها في القوانين الحاضرة، وسنبدى هذا الرأي لمجلس الوزراء تحقيقا لمصلحة الدولة، وحرصا على حياة اللغة نفسها .

ملحق رقم (٧)

٧٢ سرى سياسى

حذرة صاحب العزة مدير الأمن العام.

الحاقا لحديثنا تليفونيا مساء امس عن قرار كلية اللغة العربية الخاص بالاضراب ابتداء من اليوم استجابا على قرار معالى وزير المعارف القاضى بتعيين بعض خريجي دار العلوم فى وظائف التدريس بدون مسابقة .

اتصرف ان احيط عزتكم علما بما وصلنا من احد مرشديننا .

((وصل الى علم كلية اللغة العربية ان وزارة المعارف قررت تعيين الخمسة الاول من خريجي دار العلوم وكذلك من خريجي معهد التربية مدرسين فى المدارس الاميرية من غير دخول مسابقة فتناقضت فى مذموم هذا القرار وقالوا انه صدر من معالى وزير المعارف لان دار العلوم اقامت حفلة تكريم لمعاليه - وقالوا ان تعيين عشرة من غير مسابقة معناه ان ليس للمتسابقين فائدة من دخول المسابقة - فان الوزارة لم تعين عشرة كاملة فى سنة ما ومعنى ذلك حرمان الازهر من التدريس بالمدارس الاميرية - واذ ان معالى هيكىل باشا يريد ان يجامل الازهر كما جامل دار العلوم او ينفذ القانون لشمل كلية اللغة العربية بشئ من هذه الوظائف فكان واجبا ان يقرر معاليه ايضا تعيين اثنين او ثلاثة من اوائل كلية اللغة بدون اشتراك فى مسابقة ان لم يكن خمسة مثل دار العلوم . وعلى ذلك عقد اكثر طلبة الكلية مؤتمرا لبحث المسألة ولم تعطل الجلسة لان النفوس ثائرة ضد الشيخ الفراغى ومعالى هيكىل باشا لان فضيلة الشيخ الفراغى جامل المغفور له محمد محمود باشا فى الثورة الماضية وخسروا المعركة ومعالى هيكىل باشا يعتبرونه الآن عدوا للآزهريين . وقرر الطلبة .

(١) الاسراب عن تلقى الدروس فى كلية اللغة ابتداء من اليوم حتى تتخذ الحكومة بمشاركة مشيخة الازهر قرارا نهائيا حاسما فى التعيين بالمدارس الحرة والاميرية ولا يهضم هذا القرار حق الازهرين .

(٢) ان يترجمه وفد من طلبة الكلية اليوم الى فضيلة شيخ الازهر ليعرف على فضيلته المسألة ويرى رايه فيها .

(٣) جمع نقود من طلبة الكلية لارسال تليفرافات الى معالى وزير المعارف ودولة رئيس الوزراء وسعادتي رئيس مجلس الشيخ ورئيس مجلس النواب .

(٤) تأليف لجنة بالكلية تسهر على بحث المسألة كلما جد جديد .

هذا ولو تطورت المسألة واستمر الاضراب فربما تعلن كليتي الشريعة واصول الدين الاضراب

مجاهلة لكلية اللغة العربية حتى تجاب مطالبها . ((

وتغفلوا بقبول فائق الاحترام

ملحق رقم (١)

كان التوسع في التعليم هو الاثر الاول والمباشر لاعلان استقلال مصر في سنة ١٩٢٢
كانت ميزانية وزارة المعارف في سنة ١٩٢٠ : ١٠١٣٥٠٣ جنيهها بمصر ، تدخل فيها
ميزانية التعليم العالي ، وهي الآن (١٨١٩١٥٦) جنيهها ، منها للجامعة ٨٤٩٣٠٠ جنيهها بما
في ذلك المستشفيات التعليمية التابعة لوزارة الصحة ، والباقي لوزارة المعارف (٨٨١٦٩٤٧) جنيهها .
وكانت مدارس التعليم الثانوي سنة ١٩٢٠ تسعها ٣٣١٤ تلميذا ، وهي الآن ست وثلاثون
بها ١٩٧٤٩ تلميذا .

وكانت بمصر في سنة ١٩٢٠ مدرسة ثانوية واحدة للبنات بها ٢٨ تلميذة ، أما الآن فعدد
المدارس الثانوية للبنات ثمان بها ١٦٠٠ تلميذة .

وقد زاد عدد المدارس الثانوية الحرة للبنين والبنات منذ سنة ١٩٢٠ من ٣٢ مدرسة
للبنين بها ٤٤٩٠ تلميذا الى ٧١ مدرسة للبنين والبنات بها (١٤٦٢) تلميذا وتلميذة ،
وكلها تتلقى اعانة من وزارة المعارف .

والسياسة التي أدت الى هذا التوسع كانت تعرض كل سنة على مجلس الوزراء حين نظر
الميزانية العامة للدولة ، كما كانت تعرض على البرلمان حين نظر خطاب العرش وحين نظر
الميزانية . وقد لقيت هذه السياسة حتى اليوم اقرارا بل تشجيعا ، واقتناعا من وزراء الدولة
وممثلى الامة بأن التعليم هو الاداة الاساسية لنهوض البلاد ، واستقلالها بشؤونها المالية
والاقتصادية والعلمية وما اليها من سائر الشؤون .

مع هذا التطور السريع والتوسع العظيم في التعليم بأنواعه المختلفة ، كان التعليم العالي
أقل أنواع التعليم رعاية من الدولة ومن باليتها .

في سنة ١٩٢٥ أنشئت الجامعة المصرية ، والتعبير بكلمة الانشاء هنا فيه تجوز . فقد
ضمت مدارس الحقوق والطب الى قسم سلخ من مدرسة المعلمين العليا والى كلية الآداب
الاهلية التي كانت قائمة يومئذ ، فصارت كليات الحقوق والطب والعلوم والآداب . وفي الوقت
الذي ضمت فيه هذه المدارس بعضها الى بعض وصارت الجامعة المصرية ، كانت نفقاتها في
ميزانية الدولة كما يأتي :

	جنيه
مدرسة الطب	٥٠٢٠٩
الحقوق	٢٠٠٧٨
المعلمين العليا	٢٣٩٢٤
كلية الآداب الاهلية (غير معروفة الآن رسميا)	٠٠٠٠٠
	٩٤٢١١

وفي سنة ١٩٣٧ ضمت مدارس الهندسة والتجارة والزراعة والطب البيطرى الى الجامعة ، وكان ينفق عليها حسب ميزانية سنة ١٩٣٥ ما يأتى :-

جنيهاً	
الهندسة	٤٣٣٦٠
الزراعة	٢٧٤٢٠
التجارة العليا	٢٥٦٨٠
الطب البيطرى	١٠٠٨٠
جنيهاً	<u>١٠٦٥٤٠</u>

اذا أضفنا هذا المبلغ الى مبلغ ٩٤٢١١ جنيهاً الذى كان ينفق من ميزانية الدولة على الحقوق والطب والمسلمين العليا كان المجموع ٢٠٠٧٥١ .

فاذا استئزلنا منه مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيهه قيمة المصاريف المدرسية ، كان ما ينفق من صلب ميزانية الدولة على هذه المدارس العليا قبل أن تضم الى الجامعة مبلغ ١٥٠٧٥١ جنيهاً .

أشرت من قبل الى أن ميزانية الجامعة ٨٤٩٣٠٠ جنيهاً ، يدخل فى ذلك ما ينفق على المستشفيات التعليمية التابعة لوزارة الصحة . أما ميزانية قسم التعليم كما هى واردة فى ميزانية سنة ١٩٤١ فتبلغ ٥٣١٠٠٠ جنيهاً . وهذا المبلغ يجب أن تستئزل منه المبالغ الآتية : =

جنيهاً	
رسوم دراسية حصلت فى السنة الماضية	٢٠١٠٠٠
ايرادات متنوعة	١٢٠٠٠
ايرادات الاموال الثابتة	٤٠٠٠
مقدار ما توفر من ميزانية السنة الماضية بقسم التعليم	<u>٦١٠٠٠</u>
	٢٧٨٠٠٠

فاذا أضفنا الى ذلك ١٢٠٠٠ جنيهه نفقات فرعى الاسكندرية فى الحقوق والآداب ، كان المجموع ٢٩٠٠٠٠ جنيهه . وباستئزال هذا المبلغ من ٥٣٠٠٠٠ جنيهه ميزانية التعليم الجامعى لسنة ١٩٤١ تصبح اعانة الدولة للتعليم الجامعى بجامعة فؤاد الاول ٢٤٠٠٠٠ جنيهاً فقط . وقد أشرنا الى أن المدارس التى تكونت منها الجامعة كان بمصرف عليها من ميزانية الدولة ١٥٠٠٠٠ جنيهاً . وعلى ذلك يكون ما زاد فى نفقات التعليم العالى بجامعة فؤاد الاول مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيهاً فقط .

اذا قارنا ذلك بما زاد فى نفقات التعليم الثانوى ونفقات التعليم الابتدائى يتضح لنا جلياً أن التعليم العالى كان أقل أنواع التعليم حظاً من الاعانة التى تهذبه ميزانية الدولة للتعليم . ويتضح ذلك من المقارنة الآتية :-

ميزانية سنة ١٩٤١	ميزانية سنة ١٩٢٥	
جنيه	جنيه	
٥٧٤٢٨١	٢٠٢٣٢١	التعليم الثانوى
٤٥٩٩٧٨	٢٠٠٦٦٥	الابتدائى

فاذا لاحظنا الى جانب ذلك كله الزيادة المطردة فى الاقبال على الجامعة وازدياد عدد الطلاب فيها ، فبمنا أن ما زاد من اعانة الدولة للجامعة قليل بالقياس الى هذه النسبة ، ولعل قلته كانت بعض السبب فيما تشكو الجامعة : ففسها منه فى أمر مستوى التعليم بها .

فقد كان عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية التى تؤهلهم للالتحاق بالجامعة ١٠٤٦ فى سنة ١٩٢٥ ؛ أما اليوم فعدد هم ٢٩٦٢ ، أى نحو ثلاثة الامثال .

وكان عدد طلاب المدارس التى تتكون منها الجامعة اليوم فى سنة ١٩٢٥ ؛ ٣٩٩٣ ، أما الآن فعدد هم ٨٦٠٢ .

فاذا كانت هذه الزيادة فى عدد الطلاب قد واجهتها زيادة ٩٠٠٠٠ أو مائة ألف أو مائة وخمسين ألف جنيه فى السنة من صلب الميزانية ؛ فان ذلك لا يعتبر شيئاً بالقياس الى النتائج التى توجوها البلاد لمستقبلها كآثر للتوسع فى التعليم ولا ارتفاع مستواه .

على أننا ما دنا قد أقررنا سياسة التوسع فى التعليم الثانوى الى الحد الذى سبقته الاشارة اليه ؛ فيجب علينا أن نقر ما يترتب على ذلك من ضرورة توفير أماكن فى التسليم العمالى يتسع لمن يحملون المؤهل العلمى الذى يسمح لهم قانوناً بالالتحاق به . وهذا ما أقرته الحكومة بالتوسع فى ميزانية جامعة فؤاد الاول تدريجاً لمواجهة هذا الازدياد المطرد فى عدد من يحملون الشهادة الثانوية . وقد بدأت جامعة فؤاد الاول تضيق أماكنها ومعامليها بالطلاب المتقدمين اليها منذ أوائل سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ الدراسية . ونشأ عن ذلك أن تكدرت المدرجات والمعامل والفصول بأعداد من الطلاب أنارت مشكلة جديدة هى مشكلة مستوى التسليم فى الجامعة . لذلك فكر القائلون بأمر التعليم الجامعى فى علاج الحال ليتلافوا هذه المشكلة وتفاقمها من ناحية ؛ ولتوفروا الاماكن لمن يحملون الشهادة الثانوية التى تؤهل للالتحاق بالجامعة من ناحية أخرى . ولهذا تقدم وزير المعارف ؛ بناءً على اقتراح مجلس الجامعة ؛ فى سنة ١٩٣٨ الى مجلس الوزراء طالباً انشاء كليات للحقوق والآداب والطب بالاسكندرية . تكون فروعاً لهذه الكليات بالقاهرة ؛ وتكون فى نفس الوقت نواة لجامعة فاروق الاول بالاسكندرية . وقد بنى هذا الطلب على سببين رئيسيين :-

١ - تخفيف الضغط على جامعة فؤاد الاول بالقاهرة ؛ حرصاً على رقى مستوى التعليم . فقد زاد عدد الطلبة فى هذه الجامعة زيادة جعلت اتصال الاساتذة بالطلبة والاشراف عليهم اتصالاً ضعيفاً ؛ وخاصة فى الدراسة العملية ؛ كما هى الحال فى كلية الطب - مثلاً - فقد لوحظ فيها انحطاط مستوى الدراسة العملية لكثرة الطلبة وضيق مجال التمرين العملى . واتصال الاساتذة بالطلبة ركن أساسى من أركان التعليم الجامعى ؛ ولا يتم ذلك

على وجهه الصحيح الا بتحديد العدد الذى يستطيع الاستاذ أن يشرف فيه على الطلبة اشرافا تاما .

٢ - ان وجود أكثر من جامعة فى مملكة دواع للتنافس العلمى بينهما اذ يحفز كل جامعة لتزويد فى نشاطها وتستخرج أقصى جهدها للمسابقة فى الميدان العلمى كما أنه داع لنبوغ كل جامعة فى بعض فروع العلم والادب نظرا لما تهيئه لها ظروفها ودراستها من بيئة صالحة لهذه الدراسة ومن وجود أساتذة ممتازين فى هذه الفروع :

وأقر مجلس الوزراء طلب وزير المعارف ، فأنشىء بالاسكندرية فرع للحقوق ، وآخر للآداب أما فرع الطب فتأخر انشاؤه لاسباب فنية . وقد ترتب على هذا أن استكمل فرع الحقوق كيانه وخرج طلابا يحملون الليسانس ، وبذلك لم يبق محل لتبعية هذا الفرع لكلية الحقوق بالقاهرة . وقد أقر مجلس الوزراء مشروع القانون باستقلال كلية فاروق الاول للحقوق بالاسكندرية ، ومتى أقر البرلمان هذا المشروع وصدر أصبح لمصر كليتان للحقوق ، احدهما بالقاهرة ، والاخرى بالاسكندرية ، واستفادت مصر من ذلك كل مزايا التنافس العلمى بينهما . وينتظر أن تستكمل كلية الآداب بالاسكندرية وجودها الكامل فى آخر العام الدراسى ١٩٤٢-١٩٤٣ ، ويسبغ عليها من الاستقلال ما أسبغ على كلية الحقوق ، فتفيد مصر كل مزايا التنافس العلمى بين كليتى الآداب بالقاهرة والاسكندرية .

وقد لوحظ أن طلبة هاتين الكليتين بالاسكندرية أكثر اقبالا على التحصيل ، وأن عدد المتقدمين منهم فى نتائج الامتحان أعلى نسبة بكثير من زملائهم بكلية القاهرة . وقد يرجع هذا الى قلة عدد هم بالنسبة لزملائهم ، والى أنهم لذلك أكثر اتصالا بأساتذتهم . وقد يرجع كذلك الى أن بيئة الاسكندرية تجعلهم أكثر انقطاعا للدرس لبعدها عن المؤثرات السياسية والاجتماعية الضارة بالطلبة والتحصيل .

أدت النتائج التى أسعرت عنها كليتا الاسكندرية ، وزيادة عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية (القسم الخاص) ، زيادة ناءت بها جامعة فؤاد الاول ، الى التفكير فى انشاء فرع لكلية الهندسة وآخر لكلية الطب بالاسكندرية . وقد وضعت الجامعة ميزانية للفصول التى أريد انشاؤها بكلية الهندسة ، فطلبت وزارة المالية الى الجامعة أن تقدم لها ميزانية لكلية كاملة للهندسة بالاسكندرية ، فقدمت لها هذه الميزانية . وقبل أن تبت المالية فى هذا الامر رأت أن تعرض على مجلس الوزراء سياسة التعليم العالى بوجه عام . فأرسلت اليه بالمذكرة التى كانت منظورة بجلسة الاثنين ٨ ديسمبر الجارى .

والمذكرة تتناول التسليم الجامعى من ناحيتين ، ناحية نفقاته ، وناحية الصورة القانونية التى تنشأ بها الكليات . وفى رأيها أن البدء بالسنة الاولى لكلية ما يقتضى اصدار قانون بانشاء هذه الكلية ، وذلك على خلاف ما حدث فى كليتى الحقوق والآداب بجامعة الاسكندرية اذ أنشئنا فرعين تابعين لكليتى الحقوق والآداب بجامعة فؤاد الاول .

ووزارة المالية تقدر أن ما ينفق على جامعة فؤاد الاول يزيد على نصف مليون مـ من الجنيـهات ، وقد يبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه ، فاذا أنفق مثل هذا المبلغ على جامعة فاروق الاول بالاسكندرية كلف التعليم العالى ميزانية الدولة مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيـهات .

وقد سبقت الإشارة الى أن ما ينفق من الميزانية على جامعة فؤاد الاول لا يزيد على ٢٥٠٠٠٠ جنيه ، فاذا قدر أن ينفق مثل هذا المبلغ على جامعة الاسكندرية فستكون اعانة الميزانية للتعليم الجامعى الى سنوات طويلة نص مليون من الجنيـهات ، وهو مبلغ لا يمكن أن يقال إنه كثير .

ربما قيل ان تقدير الجامعة لها ينفق عليها من صلب الميزانية على أساس الحساب الختامى لنفقاتها فى سنة ١٩٤١ لا يصور هذه النفقات تصويراً دقيقاً ، وأن تقديرات الميزانية نفسها أدنى الى الدقة من الحساب الختامى . وتقديرات الميزانية ترتفع عن تقديرات الحساب الختامى نحو تسعين ألفاً من الجنيـهات . ولو أن ذلك صح لما غير شيئاً من تقديرنا أن الاعانة التى يمكن أن تبذل لجامعتى القاهرة والاسكندرية لن تزيد الى سنوات طويلة على نصف مليون من الجنيـهات . فلن تصل اعانة جامعة الاسكندرية الى مثل ما وصلت اليه جامعة القاهرة . فالقاهرة هى العاصمة . وجامعات العواصم أكبر وأكثر عدداً فى جميع الدول ، والنفقات عليها لذلك أكثر بكثير من نفقات الجامعات التى تكون فى بلاد غير العاصمة .

على أنه اذا روى أن هذا المبلغ يبهظ الميزانية - ولست أنا من هذا الرأى - فان من المستطاع زيادة رسوم الدراسة فى الكليات زيادة تغطى جزءاً من هذه الاعانة . وقد فكرت الحكومة قبلاً فى جعل رسوم طلبة الطب ستين جنيهاً فى السنة ، ثم انتهت الى الاكتفاء برفعها الى خمسة وأربعين ، ومثل هذا الامر مستطاع فى الكليات التى تزيد نفقات التعليم فيها على الرسوم التى يدفعها الطلاب الآن اذا قضت الضرورة الملحة بذلك .

أما انشاء الكلية بقانون يوم نشأ السنة الاولى منها ، فهى مسألة أدنى الى أن تكون شكلية . ولو أن مجلس الوزراء أقر الاعتماد اللازم لانشاء السنة الاولى وبعث معه بالقانون المنشئ - اذا كان ذلك ضرورياً من الوجهة القانونية - فسيبر القانون والاعتماد مما . وقد رأينا البرلمان يرحب بمثل هذه الاعتمادات والقوانين وينظرها على وجه الاستعجال .

يجب النظر الى المسألة اذن من جهة حاجة البلاد الى جامعة أخرى أو عدم حاجتها اليها . ولا يخالجنى شك فى اجماع الرأى على هذه الضرورة . فلو أن عدد المتخرجين فى المدارس الثانوية وقف عند ما هو اليوم عليه ، بل لو أنه نقص تبعاً لسياسة جديدة فى التعليم ، لما أمكن أن يكون نقصه محسوساً ، ولها صح لذلك أن تظل جامعة فؤاد الاول مكدسة بالطلاب على النحو الذى نراه اليوم ، والذى يؤدى حتماً الى انحطاط مستوى التعليم . فكيف والجامعة تواجه فى كل عام مشقة الطلبة الذين لا تتوفر لهم أماكن بمدرجاتها ومساكنها ، فى العام الماضى بقى نحو ألف من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية دون أن تتمكن الجامعة

من أن توفر لهم أماكن بها ، وبقي مثل هذا العدد في العام الحاضر ، ولا يتردد أحد في القول بأن هؤلاء الشبان الذين وقفوا في منتصف الطريق من مراحل التعليم أشد خطراً على حياة البلاد الاجتماعية ممن أتوا بتعليمهم وأصبح في مقدورهم أن يجدوا وسيلة للعمل ولو في مقابل غير مرتفع .

يضاف إلى هذا أن حاجات البلاد الاقتصادية - صناعية ومالية وزراعية - بحاجة إلى عدد كبير من المتخصصين في هذه الشؤون . فلا مفر من إنشاء المصانع اللازمة لاستنباط القوة من مساقط المياه بأسوان بعد الحرب مباشرة . ومتى أنشئت هذه المصانع وأمدت بالقوة بمصانع السجاد ، وأمكن استخراج الحديد ، فستصبح المنطقة الصناعية الكبيرة التي تقوم في هذا الجزء من مصر بحاجة إلى عمال وصناع مهرة ومهندسين وماليين ، إذا أريد أن تتولى زووس الأموال المصرية والأيدي والأذهان المصرية هذه الأعمال وأن لا تتركها للجانب هذا إلى أن ازدیاد النشاط الصناعي والاقتصادي في البلاد يزيد في حركة التداول المالي وقد رأينا في ربيع القرن الأخير كيف استنفدت الحركة الاقتصادية والمالية التي أعقبت الحرب الكبرى الماضية في مصر الألوف من المتعلمين . ولا شك في أن الحركة التي تقوم في مصر بعد الحرب الحالية ستكون أوسع نطاقاً من الحركة التي قامت في أعقاب الحرب الماضية ويجب أن تكون هذه الحركة مصرية ثمر الخیر للمصريين ، أن تتخذ العدة لها منذ اليوم . لا موضع اذن للتردد في إنشاء كلية الهندسة وكلية الطب بالاسكندرية ، إذا أريد رفع مستوى التعليم الجامعي من ناحية ، والقضاء على الفساد الاجتماعي الذي ينشأ عن وجود ألوف وقفوا من تعليمهم في منتصف الطريق من ناحية أخرى . ومواجهة حالات البلاد في المستقبل القريب من ناحية ثالثة .

ورفع مستوى التعليم ضرورة قدرها مجلس الوزراء وقدرها البرلمان حين أقر القوانين التي عرضت عليهما خاصة بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي . فإذا لم نتابع هذه السياسة في التعليم الجامعي ضاعت الجهود التي تبذل الآن في التعليم العام ولم تثمر ثمرة .

وإذا كانت المبالغ التي يمان بها التعليم الجامعي لا تعدو نصف مليون من الجنيهات يوم تستكمل جامعة الاسكندرية وجامعة القاهرة كليهما ، فان هذا المبلغ لا يعتبر شيئاً بالقياس إلى النتائج التي فنشأ عنه في المستقبل ، وبخاصة في عصر أصبح العلم والتعليم فيه أساس الحياة القومية لكل أمة جديدة بهذا الاسم .

ويجمل بي بهذه المناسبة أن ألاحظ على ما جاء بمذكرة وزارة المالية أن المستشفيات التعليمية لا تستنفد من المال أكثر مما تستنفده المستشفيات الأخرى التي تقوم على النظام الحديث

أرى واجبا أن أبدى ملاحظة أخيرة . تلك أن الكليات التي تنشأ بالاسكندرية لا تنشأ على نمط كليات القاهرة تماما ، من حيث عدد الفروع وأنواع الدراسات ، بل يكتفى بأهم الفروع وينوع الدراسة التي تتناسب مع مركز الاسكندرية ، كالمهندسة البحرية في كلية الهندسة ،

وتاريخ الرومان واليونان فى كلية الآداب . وسوف تقصر الدراسات العليا للتخضير للماجستير والدكتوراه على كليات القاهرة تخفيفا على ميزانية الجامعة فى الاسكندرية .

لذلك أرجو أن توافق اللجنة المالية ، وأن يوافق مجلس الوزراء على ما طلبته من انشاء فرع لكلية الهندسة بالاسكندرية وعلى الاعتمادات اللازمة لهذا الفرع . فاذا رأى المجلس ضرورة استصدار قانون بكلية الهندسة بالاسكندرية فلا مانع ، وان كنت أرى أن اتباع الطريقة التى اتبعت فى كلية الحقوق وفى كلية الآداب - بانشاء فرع بالاسكندرية لكلية الهندسة بالقاهرة - أدنى الى المصلحة العملية ، حتى لا يحتاج الامر الى تعيين عميد ووكيل ومجلس كلية ، فى وقت لا يكفى فيه عدد الاساتذة الذين يدرسون بالسنة . التى تنشأ لهذا كله .

وأرفق بهذه المذكرة مشروع ميزانية السنة المطلوب انشاؤها بكلية الهندسة ، ومشروع الكلية كله عند تمامه ، فاقرار هذه الاعتمادات مطلوب على وجه السرعة حتى لا تضيق سنة دراسية على طلاب حاصلين على درجات تزيد على ستين فى المائة فى شعبة الرياضة ، ويحرصون على أن يلتحقوا بكلية الهندسة بالاسكندرية .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية

أتشرف باخبار معاليكم أن مجلس الجامعة وافق بجلسته المنعقدة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ على انشاء فرع لكلية الهندسة بالاسكندرية لتخفيف الضغط الذي يحدث سنويا في مستهل العام الدراسي بسبب اقبال طلبة شعبة الرياضة على كلية الهندسة بالجيزة ولتخفيف النفقات عن كاهل أولياء أمور الطلبة المقيمين بالاسكندرية والوجه البحرى وتمكينهم من مراقبة أبنائهم عن قرب والعمل على راحتهم كما أن زيادة عدد طلبة الكلية بالجيزة باضطراد يحول دون تحقيق أغراض التعليم بحالة أم .

وقد رؤى أن يبدأ بانشاء فصول للسنتين الاعدادية والاولى ثم يتلو ذلك انشاء فصول باقى السنوات الدراسية التالية تدريجيا سنة بعد أخرى حتى يتم تكوين فرع الكلية بالاسكندرية .
ولما كان افتتاح الدراسة بفرع الكلية بالاسكندرية هذا العام اقترحت كلية الهندسة بكتابها

رقم ١٠٣٦ فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ انشاء الوظائف الآتية :-

عدد	وظيفة	درجة	جملة
١	مدرس أ رياضة وميكانيكا	رابعة	٤٨٠
٢	» ب هندسة وصفيّة والرسم خامسة	خامسة	٧٢٠
١	معيد	سادسة	٢٤٠
١	مدرب الورش	»	٢٤٠
١	معاون	»	٢٤٠
١	كاتب وأمين توريدات	سابعة	١٥٠
١	بــــرر	ثانية صناع	٥٤
١	»	ثالثة	٤٢
٢	نجار	»	٨٤
١	ساع	رابعة خدم	٣٠
٢	خدم	»	٦٠
			أول ج ٢٧٠
			الجملة ٢٣٤٠
			=====

هذا وستقوم الجامعة بتدبير الاعتمادات الاخرى اللازمة للفرع من المبالغ المخصصة لها

المدرجة ببنود ميزانية الكلية بالقاهرة .

فالمرجو من معاليكم التفضل بالموافقة على انشاء هذه الوظائف لفرع كلية الهندسة بالاسكندرية .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير المعارف

امضاء (محمد حسين هيكل)

مطلق رقم (۹)

NOTE ADRESSEE AUX REPRESENTANTS
DE GRANDE BRETAGNE, ETATS-UNIS, RUSSIE ET CHINE
REUNIS EN CONFERENCE AU CAIRE

Les soussignés, interprétant à la fois l'opinion de leurs partis respectifs et l'ensemble de l'opinion publique égyptienne, unanime dans ses vœux en faveur du triomphe de la cause que poursuivent les Nations Unies pour la libération des peuples, sont heureux d'apporter l'hommage de leur bienvenue aux illustres Représentants de ces Nations, réunis en ce moment sur le sol d'Egypte, en vue de hâter la Victoire sur les forces d'injustice et d'agression et de mettre cette Victoire au service de l'Humanité .

Si les signataires se permettent de leur adresser, en dehors des voies officielles, le présent mémoire, c'est que, pénétrés des lourdes responsabilités qui leur incombent, ils croient de leur devoir, au moment où les Chefs d'Etat et de Gouvernement, assemblés en conférence, vont mettre en application les grands principes énoncés par eux, de signaler respectueusement à leur attention que l'Egypte vit actuellement sous un régime de Loi martiale et de censure .

L'usage arbitraire qui est actuellement fait de ce régime, s'oppose d'une part, à la libre expression des opinions et d'autre part, enlève tout caractère représentatif au Gouvernement qui s'en sert à des fins de politique intérieure

Aussi, a-t-il semblé aux signataires que, sans méconnaître l'importance des problèmes qui réclament l'attention immédiate de ces éminents hommes d'Etat, il ne pouvait leur être indifférent de connaître la véritable opinion du

du pays qu'ils ont choisi pour se réunir, précisément au moment où, au cours de leurs délibérations, ils peuvent aborder des questions intéressant l'Egypte .

Or, cela ne peut être qu'un sujet de satisfaction aux illustres hôtes de ce pays de savoir que celui-ci est entièrement acquis aux idées qui leur sont chères et qu'un sentiment unanime et profond y appuie les efforts incessants qu'ils déploient en vue d'un monde meilleur .

Dans le présent conflit mondial qui met la Justice et la Liberté aux prises avec la Tyrannie et les forces d'agression, la Nation égyptienne s'est rangée dès le début du côté des Démocraties, non pas par simple observation des engagements de l'Egypte envers sa grande Alliée - c'était là son devoir en même temps que son intérêt - mais parce que cette cause correspondait à son penchant naturel, à ses tendances, à ses aspirations et à son idéal . Le concours de l'Egypte à la cause commune a été marqué par une spontanéité, une sincérité et une ampleur que les Nations Unies n'ont pas manqué de reconnaître et qu'elles ont hautement appréciées .

Il était donc naturel que l'Egypte adhérât de coeur à la charte de l'Atlantique dès sa proclamation. Elle y voyait, en même temps qu'un engagement solennel quant aux buts de guerre et un gage précieux d'une paix durable et bienfaisante, une garantie certaine de la reconnaissance, sitôt la guerre terminée, de la plénitude de ses droits souverains. Elle se réjouissait, en outre, que cette garantie, impliquant l'abandon de toutes limitations ou entraves au libre exercice de sa souveraineté, fût endossée par la Grande Bretagne, son Alliée .

Aussi, a-t-elle applaudi aux premiers résultats

que la Conférence de Moscou - prélude à la Conférence actuelle - a mis en lumière, apportant par là, une nouvelle et éclatante consécration à la Charte de l'Atlantique qui devient de la sorte une source de confiance mutuelle entre grandes et petites Nations .

Ayant ainsi exposé les raisons qui ont fait naître l'espoir chez le peuple égyptien, les soussignés s'en voudraient de ne pas définir en même temps ses aspirations . Ces aspirations procèdent, du reste, des mêmes soucis qui inspirent les Démocraties, soucis ayant pour objet de sauvegarder la dignité des peuples conscients de leur mission et de leurs droits .

L'Egypte ne doute pas que son statut d'Etat libre et indépendant ne soit pleinement reconnu, lui assurant - à l'instar de toutes les Puissances - la jouissance de tous les droits de souveraineté sur l'ensemble de ses territoires. Elle ne doute pas que toutes entraves ou limitations à cette souveraineté et à cette indépendance - de quelque nature et pour quelque durée qu'elles fussent - ne soient définitivement abolies .

L'Egypte est notamment convaincue que la Grande Bretagne sera la première à reconnaître que les diverses restrictions contenues dans le Traité de 1936 doivent disparaître. D'ailleurs, les restrictions d'ordre militaire, qui correspondaient principalement à une menace latente d'agression, existant alors, auront perdu leur justification du fait que la menace a cessé d'exister. Partant, la présence sur son territoire de troupes étrangères, de quelque nationalité qu'elles fussent, n'aura plus sa raison d'être .

L'Egypte escompte, par voie de conséquence, recouvrer le contrôle exclusif du Canal de Suez qui lui revient en vertu

L'Egypte reste également assurée que les multiples liens, qui, depuis un temps immémorial, ont forgé son unité avec le Soudan, seront consacrés en droit comme en fait, - cela, bien entendu, dans le cadre de la Charte de l'Atlantique.

L'Egypte est en outre fondée à croire qu'elle aura sa place au futur Congrès de la Paix, dans l'exercice de sa pleine souveraineté .

Telles sont, dans leurs grandes lignes, les justes aspirations de la Nation Egyptienne. En les formulant, celle-ci ne s'appuie pas uniquement sur son bon droit . Elle a aussi en vue la tâche qu'elle est appelée à accomplir dans le domaine national ainsi que les devoirs de collaboration et de solidarité qu'elle est susceptible de remplir dans le domaine international, et plus particulièrement du chef de sa position parmi les Nations du Moyen Orient .

Il va sans dire que l'Egypte est prête à souscrire à toutes les obligations d'ordre général mises à la charge de la communauté des Etats dans l'intérêt de la paix et de la sécurité universelles, et qu'elle apportera dans l'exécution de ses obligations toute la bonne volonté dont témoignent son passé et ses traditions .

Enfin l'Egypte pourra désormais se tourner vers elle-même et donner aux multiples réformes qu'elle envisage sur les plans social et économique l'impulsion que, seuls, peuvent procurer une sécurité générale et des rapports internationaux libérés des préjugés et des malentendus, prenant ainsi sa part dans l'oeuvre collective de progrès dont l'horizon s'entr'ouvre à l'Humanité .

L'Humanité vouera, à n'en pas douter, à ceux qui bâtiront le monde demain sur des fondations de liberté

et de fraternité entre les Nations, une gratitude infinie
et un souvenir impérissable .

Le Caire le 30 novembre 1943

Le Président
DU PARTI NATIONAL

Le Président
DU PARTI LIBERAL-CONSTITUTIONNEL

Le Président
DU PARTI SAADISTE

Le Président
DU BLOC WAFDISTE INDEPENDANT

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق :

١- الوثائق غير المنشورة :

أ- الوثائق العربية :

• الأوراق الخاصة بالدكتور محمد حسين هيكل، وهي مودعة لدى نجله الأستاذ أحمد هيكل المحامى، وقد استخدمنا منها الملفات الآتية :

- الملف الأول، تحت عنوان (كلمات وخطابات للدكتور هيكل باشا فى مناسبات مختلفة) .

- الملف الثانى، وهو بدون عنوان .

- الملف الثالث، تحت عنوان (مجموعة من خطب معالى الرئيس) .

- الملف الخامس، تحت عنوان (كلمات وخطب للدكتور هيكل باشا فى مناسبات مختلفة) .

- الملف السادس، تحت عنوان (مراسلات وتقارير وكلمات من وإلى الشخصيات العامة) .

• محافظ عابدين، وهي مودعة بدار الوثائق القومية برملة بولاق بالقاهرة، وقد اعتمدت الدراسة على المحافظ التالية :

- محفظة رقم ٣١، مجلس الوزراء، مذكرات وزارة المعارف العمومية، من ١٨ يولية إلى أكتوبر ١٩٥٢ .

- محفظة رقم ٢١٩، ١٩٢٥/١/١٩ - ١٩٤٦/٥/١٠، الأحزاب، تقارير عن الأحزاب .

- محفظة رقم ٢٢٠، ١٩٢٢/٢/٧ - ١٩٤٨/٣/٢، الأحزاب، الأحرار الدستوريون .

- محفظة رقم ٢٢٣، ١٩٣١/٢/١٩ - ١٩٣٤/١/٢٩، الأحزاب، حزب الشعب .

- محفظة رقم ٢٩٦، ١٩١٩/٦/١٤ - ١٩٥٢/١/١٩، تقارير عن متاحف وأثار .

- محفظة رقم ٣٦٠، المسألة المصرية .

• محافظ تقارير الأمن، وهي محفظة بدار الوثائق القومية، وقد استفادت الدراسة من المحافظ التالية :

- محفظة رقم ٣، تقارير أمن ١٩٢٦ / ١٩٢٧ (المجموعة الثانية) .

- محفظة رقم ٧/ب، تقارير أمن (المجموعة نفسها) .

- محفظة رقم ٨، تقارير أمن ١٩٤١ (المجموعة نفسها) .

- محفظة رقم ٩، ١٩٤٢ - ١٩٥٢ (المجموعة نفسها)
- محفظة رقم ١ (تحت التوزيع)
- محفوظات مجلس الوزراء ما بعد ١٩٢٣، وهى محفوظة بدار الوثائق القومية، وقد تم الاستعانة بمحفظة واحدة رقم ٣/ب، السودان، حوادث واضطرابات سنة ١٩٢٤ .
- محاضر جلسات مجلس الوزراء، وهى محفوظة بدار الوثائق القومية، وقد استخدم منها المحاضر الخاصة بأعوام : ١٩٣٦، ١٩٣٨ - ١٩٤١، ١٩٤٤ .
- وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد لوزارة الخارجية، ملف ١٤٠ - ١٥/٤٨ - ١، ١٩٤٨ ، وهو محفوظ بالوزارة
- النص الأصيل لميثاق جامعة الدول العربية، ١٩٤٥/٣/٢٢ . وهو مودع بجامعة الدول العربية .
- تقارير ومذكرات خاصة بوزارة المعارف العمومية، وهى محفوظة بمتحف التعليم بالقاهرة . وقد استخدمنا منها ما يلى :
- تقرير موجز عن سياسة التعليم بمصر فى العام الدراسى ١٩٣٧/١٩٣٨ .
- مذكرة بآراء مفتشى وزارة المعارف فى مشروع تعديل الإدارة المركزية للتعليم عام ١٩٣٨ .
- مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزير المعارف عن تدريس اللغة العربية بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٣ .
- مذكرة من وزير المعارف عن تدريس اللغة العربية بتاريخ ١٩٣٩/٦/١٢ .
- تقرير عن التعليم فى مصر عام ١٩٤١ .
- لوحة بأهم إنجازات وزراء المعارف والتربية والتعليم .

ب- الوثائق الأجنبية :

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office، واستعانت الدراسة بالمجموعات الآتية :

- مجموعة F.O. 407 وهى بعنوان Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt and the Sudan.

وقد تم استخدام الملفات الآتية :

201 (1925), 212 (1930), 221 (1937)

وهى لدى الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق .

- مجموعة F.O. 371 وهى بعنوان General Correspondence, Political
Egypt And Sudan.

وقد تم استخدام الملفات الآتية :

31575(1942), 35532(1943), 80349(1950)

وقد تم استعارة ما استخدم من وثائقها من الأستاذة الدكتورة لطيفة محمد سالم .

- مجموعة F.O. 141 وهى بعنوان Embassy and Consulate Archives

وقد استعنا بالملف التالى :

875 (1943)

وما استخدم من وثائقه تم استعارته من الأستاذة الدكتورة لطيفة محمد سالم .

٢- الوثائق المنشورة :

أ- الوثائق العربية :

- الجمعية التشريعية، دور الانعقاد الأول (٢٢ يناير - ١٧ يونيو ١٩١٤) .
- مضابط مجلس الشيوخ (١٩٣٦ - ١٩٥١) .
- مضابط مجلس النواب، وقد استخدمنا منها مضابط الهيئات النيابية وأدوار الانعقاد التالية :
 - الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثانى (١٨ نوفمبر ١٩٢٦ - ١٤ يوليو ١٩٢٧)؛ دور الانعقاد العادى الثالث (١٧ نوفمبر ١٩٢٧ - ٢٨ يونيو ١٩٢٨) .
 - الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد العادى الأول (١١ يناير - ١٧ يونيو ١٩٣٠) .
 - الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد العادى الثالث (١٨ نوفمبر ١٩٣٧ - ٣ يناير ١٩٣٨) .
 - الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الأول (١٢ أبريل - ١٧ أكتوبر ١٩٣٨)؛ دور الانعقاد العادى الثانى (١٩ نوفمبر ١٩٣٨ - ٨ أغسطس ١٩٣٩)؛ دور الانعقاد العادى الرابع (١٤ نوفمبر ١٩٤٠ - ١٨ أكتوبر ١٩٤١)؛ دور الانعقاد العادى الخامس (١٥ نوفمبر ١٩٤١ - ٧ فبراير ١٩٤٢) .
 - الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادى الثانى (١٦ نوفمبر ١٩٥٠ - ١٧ أكتوبر ١٩٥١) .
- محاضر جلسات مجلس جامعة الدول العربية، وقد استعنا منها بأدوار الاجتماعات الآتية :
 - دور الاجتماع العادى الأول (٤ - ١١ يونية ١٩٤٥) .
 - دور الاجتماع العادى الثانى (٣١ أكتوبر - ١٤ ديسمبر ١٩٤٥) .
 - دور الاجتماع غير العادى الرابع (٨ - ١٢ يونية ١٩٤٦) .

- معاهدة صداقة بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٦ .
- مجلس الشيوخ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٧ .
- ديوان جلالة الملك، تقويم بأسماء ذوى الألقاب والرتب المدنية الحديثة من ١٤ أبريل سنة ١٩١٥ لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩٣٨، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٨ .
- الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٨، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٠ .
- الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٩، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٠ .
- وزارة المالية، ميزانية الدولة المصرية ١٩٤٠ / ١٩٤١، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٠ .
- الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة الوثائق الرسمية لسنة ١٩٣٩، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٤ .
- محمد حسين هيكل (تقديم وإعداد)، موجز عن طائفة من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣ أكتوبر - ١٢ نوفمبر ١٩٤٦، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٦ .
- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، المؤتمر البرلماني الدولي السادس والثلاثون ٧-١٢ أبريل سنة ١٩٤٧، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨ .
- محمد حسين هيكل (تقديم وإعداد)، مصر فى هيئة الأمم المتحدة، تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المعقودة بنيويورك ١٦ سبتمبر - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٨ .
- الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٤٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٩ .
- المضبطة الرسمية لجلسات محكمة الثورة، محاكمة أحمد عبدالغفار وفؤاد سراج الدين، ١٩٥٣ .
- جمهورية مصر، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٥ .
- المركز القومى للبحوث التربوية، جهاز التوثيق والمعلومات، وزراء التعليم فى مصر وأبرز إنجازاتهم ١٩٣٧ - ١٩٧٩، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠ .
- فؤاد كرم (جمع وترتيب)، النظارات والوزارات المصرية، ج١، ط٢، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤ .
- كتاب إحصائى لنتائج امتحانات الشهادة الثانوية بمصر من سنة ١٨٨٧ إلى ١٩٠٨، د.ت .

ب- الوثائق الأجنبية :

- تقارير مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي، وقد استعنا منها بالتقارير الآتية :
- Union Inter Parlementaire Compte –rendu De La XXXVII^E Conférence Tenue A rome Du 6 au 11 Septembre 1948, Lausanne, 1949.
- Union Inter Parlementaire Compte – Rendu De La XXXVIII^E Conférence Tenue A stockholm Du 7 au 12 Septembre 1949, Geneve, 1949.
- Union Inter Parlementaire Compte – Rendu De La XXXIX^E Conférence Tenue A dublin Du 8 au 13 Septermbre 1950, Geneve, 1950.
- محاضر البرلمان الإنجليزي Parliamentary Debates، وقد اعتمدت الدراسة على :
- House of Lords, Vol. LXXXV, 1929.
- House of Commons, Vols. 241, 244, 1930.

ثانيا : المذكرات :

١- المذكرات غير المنشورة :

- مذكرات عبدالرحمن فهمي، محفظة رقم ٣، ملف ٢٠؛ محفظة رقم ٤، ملف ٢٨، ٤٧ .
(هذا الجزء من المذكرات لم يحقق بعد) ، وهي مودعة بدار الوثائق القومية .

٢- المذكرات المنشورة :

أ- المذكرات العربية :

- محمد حسين هيكل، مذكرات الشباب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦ .

ب- المذكرات الأجنبية المترجمة :

- مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج٢، إعداد تريفور إيفانز، ترجمة وتحقيق عبدالرؤف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ .

ثالثا : الذكريات :

- إسماعيل صدقي، مذكراتي، ط٢، تحقيق سامي أبو النور، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦ .
- حافظ محمود، أسرار الماضي من ١٩٠٧ إلى ١٩٥٢، كتاب روزاليوسف، يولية ١٩٧٣ .
- _____ ، المعارك في الصحافة والسياسة والفكر ١٩١٩ - ١٩٥٢، كتاب الجمهورية، أبريل ١٩٦٩ .

- _____ ، عمالقة الصحافة، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٤ .
- **حسن يوسف**، مذكرات، القصر ودوره فى السياسة المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٢ .
- **صليب سامى**، ذكريات ١٨٩١ - ١٩٥٢، مطبعة أمين عبدالرحمن، القاهرة، ١٩٦٢ .
- **عبدالرحمن الرافعى**، مذكراتى ١٨٨٩ - ١٩٥١، دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٢ .
- **عبدالعزيز فهمى**، هذه حياتى، تقديم طاهر الطناحى، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٣ .
- **من ذكريات فؤاد سراج الدين فى محكمة الثورة**، الوفد الأسبوعى، ١٥ أبريل ١٩٩٩ .
- **من ذكريات كريم ثابت**، الجمهورية، ١٩ يونية، ٥ يولية ١٩٥٥ .
- **محمد التابعى**، مصر ما قبل الثورة، من أسرار السياسة والسياسيين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨ .
- **محمد حسين هيكل**، شرق وغرب، دار الهلال، القاهرة، مارس ١٩٩٤ .
- _____ ، مذكرات فى السياسة المصرية، ٣ أجزاء، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠ .
- **محمد زكى عبدالقاسر**، أقدام على الطريق، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٧ .
- **محمد على علوية**، ذكريات اجتماعية وسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨ .
- **محمد كامل سليم**، ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، مايو ١٩٧٥ .
- **محمد لطفى جمعة**، مذكرات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ .

رابعاً : الدوريات :

١- الدوريات العربية :

- أخبار اليوم ، ١٩٤٨ ، ١٩٥١ - ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ .
- آخر ساعة ، ١٩٤٨ .
- الاتحاد ، ١٩٢٧ .
- الإثنين والدنيا ، ١٩٤٥ .
- الأحرار الدستوريين ، ١٩٣١ .
- الأخبار (أمين الرافعى) ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٥ .

- الأخبار (على أمين ومصطفى أمين)، ١٩٥٢، ١٩٥٥، ١٩٥٦.
- الإخوان المسلمون، ١٩٤٦ - ١٩٤٨.
- الأساس، ١٩٤٧ - ١٩٥٢.
- الإصلاح الاجتماعي، ١٩٤٦.
- الأفكار، ١٩٢٢.
- الأمل، ١٩٥٦.
- الأهرام، ١٩٢٠ - ١٩٢٣، ١٩٢٦، ١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣٢، ١٩٣٦، ١٩٣٨ - ١٩٤١،
١٩٤٣ - ١٩٤٥، ١٩٤٧ - ١٩٥٢، ١٩٨١، ١٩٩٩.
- البلاغ، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٤٦ - ١٩٥٠.
- الجريدة، ١٩٠٨ - ١٩١٠، ١٩١٢ - ١٩١٤.
- الجماهير، ١٩٤٧، ١٩٤٨.
- الجمهورية، ١٩٧٦، ١٩٨١.
- الجهاد، ١٩٣٦، ١٩٣٨.
- الحديث، ١٩٣٩.
- الدستور، ١٩٣٨ - ١٩٤١، ١٩٤٥، ١٩٤٧.
- السفور، ١٩١٦.
- السياسة، ١٩٢٢ - ١٩٣٦، ١٩٣٨، ١٩٤٤ - ١٩٥٠.
- السياسة الأسبوعية، ١٩٢٦ - ١٩٣١، ١٩٣٧، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٣،
١٩٤٥ - ١٩٤٧.
- الشؤون الاجتماعية، ١٩٤٤.
- الطليعة، ١٩٦٥.
- الفلاح المصري، ١٩٣٠.
- القانون والاقتصاد، ١٩٤٩.
- الكتلة، ١٩٤٦ - ١٩٤٩.
- اللواء الجديد، ١٩٤٤ - ١٩٤٦، ١٩٥١.
- اللواء المصري، ١٩٢٤.
- المحروسة، ١٩٢٤.
- المصري، ١٩٣٨، ١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٦ - ١٩٥٠، ١٩٥٢، ١٩٥٣.
- المصور، ١٩٣٦، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤٢، ١٩٤٤، ١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٥٢.
- المقتطف، ١٩١٧.

- المقطم، ١٩٢١، ١٩٣٩، ١٩٤٨، ١٩٥٠.
- النذير، ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩).
- الوادى، ١٩٣١.
- الوفد المصرى، ١٩٣٨، ١٩٣٩.
- الوقائع المصرية، ١٩١٣، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٣٠، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٥٦.
- روزاليوسف، ١٩٤٣، ١٩٥٠.
- صوت الأحرار، ١٩٤٥، ١٩٤٦.
- صوت الأمة، ١٩٤٦.
- كوكب الشرق، ١٩٢٥، ١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣٨.
- مجلتى، ١٩٣٤.
- مصر، ١٩٤٦، ١٩٤٧.
- مصر الفتاة، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٥، ١٩٤٨، ١٩٤٩.

٢- الدوريات الأجنبية :

- The Egyptian Gazette, 1941.

خامسا : الرسائل العلمية :

- **جلال الدين محمود الشاعر**، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين فى الفترة من ١٩١٨ - ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٠.
- **حسين فوزى النجار**، الجريدة تاريخ وفن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٥٦.
- **حماده محمود أحمد إسماعيل**، جماعة الإخوان المسلمين ودورها فى تاريخ مصر ١٩٢٨ - ١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.
- **رشوان محمود جاب الله**، تاريخ التعليم العام فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٥٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩١.
- **سامية حسن إبراهيم**، الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية ١٩٠٨ - ١٩٤٦، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

- _____، الأزهر والسياسة المصرية من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٧٨ .
- **سناء جلال**، صحافة حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩١ .
- **صفاء محمد فتوح شاكر**، إسماعيل صدقي باشا ودوره في السياسة المصرية ١٩١٤ - ١٩٥٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩١ .
- **عبدالواحد النبوي عبدالواحد**، المعارضة في البرلمان المصري ١٩٢٤ - ١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٩ م .
- **فوزى أسعد نقيطي**، العلاقات المصرية السعودية ١٩٣٧ - ١٩٦٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٠ .
- **ماجدة محمد حمود**، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية ١٩١٩ - ١٩٤١، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٠ .
- **مختار أحمد نور**، الحياة النيابية في مصر ١٩٣٠ - ١٩٣٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٥ .
- **مديحة أحمد درويش**، العلاقات السعودية المصرية ١٩٢٤ - ١٩٣٦، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨ .
- **نجاح رحومة أحمد حسن**، الآراء التربوية في كتابات محمد حسين هيكل "دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٧ .

سادساً : البحوث :

- **أحمد زكريا الشلق**، الأحزاب وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٤؛ البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية، بحثان منشوران بكتاب الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥ .
- **أحمد الشربيني**، الكساد العالمي والريف المصري ١٩٢٩ - ١٩٣٥، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد رقم ٣٩، القاهرة، ١٩٩٦ .

- _____، تكوين الأحزاب المصرية، بحث منشور بكتاب الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥ .
- جمال زكريا قاسم، موقف مصر من الحرب الطرابلسية ١٩١١ / ١٩١٢، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد رقم ١٣، القاهرة، ١٩٦٧ .
- حماده إسماعيل، آراء هيكل الاجتماعية داخل البرلمان المصري، بحث فى ندوة "محمد حسين هيكل وجهود الاستتارة المصرية" المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦ .
- صلاح العقاد، الفكرة العربية فى مصر، بحث فى الموسم الثقافى للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٢ / ١٩٧٣، القاهرة، ١٩٧٣ .
- محمد صابر عرب، الدكتور محمد حسين هيكل بين الاعتدال والتطرف، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد رقم ٤٠، القاهرة، ٢٠٠٠ .
- يونان لبيب رزق، أزمة العقبة المعروفة بأزمة طابفة ١٩٠٦، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد رقم ١٣، القاهرة، ١٩٦٧ .
- _____، الجذور التاريخية للتجربة الحزبية، بحث منشور بكتاب الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥ .
- _____، الفكرة الحزبية عند هيكل، بحث فى ندوة "محمد حسين هيكل وجهود الاستفادة المصرية"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦ .

سابعاً : المراجع :

١- المراجع العربية :

- أحمد بهاء الدين، أيام لها تاريخ، ط١، دار القدس، بيروت، ١٩٧٥ .
- أحمد بيلى، عدلى باشا، أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر، القاهرة، ١٩٢٢ .
- أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يولية، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢ .
- أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ .

- _____، حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، ط١، دار المعارف، القاهرة،
١٩٧٩ .
- أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد ج١، ط١، القاهرة، ١٩٢٦ .
- _____، حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى سنة ١٩٢٤، ط١، القاهرة،
١٩٢٨ .
- _____، حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية سنة ١٩٢٥، ط١، القاهرة، ١٩٢٨ .
- _____، حوليات مصر السياسية، الحولية الخامسة سنة ١٩٢٨، ط١،
القاهرة، ١٩٣٠ .
- _____، حوليات مصر السياسية، الحولية السادسة سنة ١٩٢٩، ط١، القاهرة،
١٩٣١ .
- أحمد طربين، الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥، معهد الدراسات العربية العالية،
القاهرة، ١٩٥٧ .
- أحمد عبدالرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦، معهد البحوث
والدراسات العربية، ١٩٦٨ .
- _____، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف،
القاهرة، ١٩٦٧ .
- _____، تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة، معهد البحوث
والدراسات العربية، ١٩٧٣ .
- أحمد عبدالمجيد الغزالى، ذكرى دسوقى أباطة، القاهرة، ١٩٥٥ .
- أحمد لطفى السيد، الدكتور محمد حسين هيكل، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٨ .
- أحمد هيكل، شخصيات أدبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧ .
- جاد طه، بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤ - ١٩٢٧ فى ضوء الوثائق
البريطانية، العالمية للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٨٠ .
- جاكوب لاندو، الحياة النيابية و الأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢،
ترجمة وتعليق سامى الليثى، مكتبة مدبولى، القاهرة، د.ت .
- ج. جانكوفسكى، أ.جرشونى، هوية مصر بين العرب والإسلام ١٩٠٠ - ١٩٣٠،
ترجمة بدر الرفاعى، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩ .
- جرجس سلامة، تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر
والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم
الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣ .

- **جلال الدين الحمامصي**، من معاركنا السياسية، معركة نزاها الحكم فبراير ١٩٤٢ - يوليو ١٩٥٢، وديع سعيد، القاهرة، ١٩٥٧ .
- **جمال الدين محمد سعيد**، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير، ط١، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٥ .
- **حافظ وهبة**، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦ .
- **حسين فوزي النجار**، الدكتور هيكل وتاريخ جيل ١٨٨٨ - ١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨ .
- **نورقان قرقووط**، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥ - ١٩٣٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢ .
- **رفعت السعيد**، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥، ط٢، دار الثقافة الحديثة، القاهرة ١٩٨٣ .
- **رؤوف عباس حامد**، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧ .
- _____، تاريخ جامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ .
- **زكريا سليمان بيومي**، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩١ .
- _____، الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية ١٩٠٧ - ١٩٥٣، الفاروقية لتوكيلات الطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١ .
- **سامي أبو النور**، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨ .
- **سامي مهران**، حكايات برلمانية، ج١، ١٨٦٦ - ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ .
- **شفيق الرشيدات**، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، فرع مصر، ١٩٦٨ .
- **شهدي عطية الشافعي**، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، ط١، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٥٧ .
- **شوقي ضيف**، الأدب العربي المعاصر في مصر، ط٦، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦ .

- **صبرى أبوالمجد**، سنوات ما قبل الثورة ١٩٢٣ - ١٩٥٢، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ .
- _____، سنوات ما قبل الثورة، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩ .
- **صلاح العقاد**، المشرق العربى المعاصر، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩ .
- **صلاح عيسى**، محاكمة فؤاد سراج الدين باشا، ج١، ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٣ .
- **ضياء الدين الرئيس**، الدستور والاستقلال، ج٢، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، د.ت.
- **طارق البشرى**، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ط٢، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٩٩٦ .
- **عاصم أحمد الدسوقي**، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥ .
- _____، مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦ .
- **عبدالرحمن الرافعى**، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧ .
- _____، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩ .
- _____، فى أعقاب الثورة المصرية، ج١، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧ .
- _____، فى أعقاب الثورة المصرية، ج٢، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨ .
- _____، فى أعقاب الثورة المصرية، ج٣، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩ .
- _____، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤ .
- _____، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧ .
- **عبدالعزيز شرف**، محمد حسين هيكى والفكر القومى المصرى، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٦ .
- **عبدالعظيم محمد رمضان**، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤، ط٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩ .

- _____، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ط٢، مكتبة
مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣ .
- _____، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج٣، ١٩٣٧ - ١٩٣٩،
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨ .
- _____، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج٤، ١٩٣٩ - ١٩٤٥،
ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ .
- **عبداللطيف حمزة وعبدالعزیز شرف**، أدب المقالة الصحفية في مصر، ج٩، محمد
حسين هيكل في جريدة السياسة اليومية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
القاهرة، ١٩٩٨ .
- **عزة وهبى**، تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر، دراسة تحليلية لآخر برلمان
مصرى قبل ثورة ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام، ١٩٨٥ .
- **على الدين هلال**، السياسة والحكم في مصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧ .
- **على شلبي**، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١، ج١،
ط١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٢ .
- **على شلبي ومصطفى النحاس جبر**، الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦،
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
القاهرة، ١٩٨١ .
- **على عبدالرازق**، الإسلام وأصول الحكم، ط٣، مطبعة مصر، ١٩٢٥ .
- **عواطف عبدالرحمن**، مصر وفلسطين، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب،
الكويت، ١٩٨٠ .
- **فتحى رضوان**، عصر ورجال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٧ .
- **فؤاد المرسى خاطر**، حول الفكرة العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥ .
- **لطيفة محمد سالم**، فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢، ط١، مكتبة
مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩ .
- **ماريوس كامل ديب**، السياسة الحزبية في مصر، الوفد وخصومه ١٩١٩ - ١٩٣٩،
ط١، مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.، بيروت، دار البيان للنشر
والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧ .

- **محسن محمد**، التاريخ السرى لمصر من الوثائق البريطانية والأمريكية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩ .
- **محمد إبراهيم الجزيري**، آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب، ج١، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١ .
- **محمد السعيد إدريس**، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤ - ١٩٥٢، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٩ .
- **محمد بهي الدين بركات**، صفحات من التاريخ، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦١ .
- **محمد حسين هيكل**، جان جاك روسو، حياته وكتبه، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠ .
- **_____**، دين مصر العام، ترجمه عن الفرنسية أحمد محمد حسين هيكل، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨ .
- **_____**، زينب، مناظر وأخلاق ريفية، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢ .
- **_____**، في أوقات الفراغ، المطبعة العصرية بمصر، ١٩٢٥ .
- **_____**، في منزل الوحي، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٧ .
- **محمد حسين هيكل وإبراهيم عبدالقادر المازني ومحمد عبدالله عنان**، السياسة المصرية والانقلاب الدستوري، ط١، مطبعة السياسة، القاهرة، ١٩٣١ .
- **محمد خليل صبحي**، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، الجزأين الخامس والسادس، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩ .
- **_____**، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، الملحق الأول للجزأين الخامس والسادس، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، ١٩٤٧ .
- **محمد رفعت**، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤ .
- **محمد رمزي**، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثاني، البلاد الحالية، ج١، المحافظات ومديريات القليوبية والشرقية والدقهلية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤/١٩٥٥ .
- **محمد زكي عبدالقادر**، محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢، دار روز اليوسف، القاهرة، يناير ١٩٥٥ .

- محمد صابر عرب، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥ .
- محمد عبد الحميد أحمد الحناوى، معركة الجلاء ووحدة وادى النيل ١٩٤٥ - ١٩٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨ .
- محمد على علوبية، مبادئ فى السياسة المصرية، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠ .
- محمود تيمور، الشخصيات العشرون، صور لشخصيات من الماضى القريب، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩ .
- محمود عزمى، الأيام المائة، على هامش التاريخ المصرى الحديث، عهد وزارة على ماهر باشا ٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٩ .
- _____، خبايا سياسية، مطابع جريدة المصرى، ١٩٥٠ .
- محمود كامل، عروبتنا، دار المعارف بمصر، سبتمبر ١٩٦٤ .
- محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤ .
- مصطفى أمين، عمالقة وأقزام، كتاب اليوم، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٥٣ .
- _____، من واحد لعشرة، ط٣، كتاب اليوم، يولية ١٩٩٠ .
- مصطفى الفقى، الأقباط فى السياسة المصرية، مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨ .
- مصطفى النحاس جبر، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ - ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥ .
- نبيل فـرج، محمد حسين هيكل فى عيون معاصريه، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦ .
- نبيه بيومى عبدالله، الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٣٦، القاهرة، ١٩٨٩ .
- _____، تطور فكرة القومية العربية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥ .
- وحيد رافقت، فصول من ثورة ٢٣ يوليو، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٨ .
- يواقيم رزق مرقص، السودان فى البرلمان المصرى ١٩٣٦ - ١٩٥١، ج٢، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣ .

- **يونان لبيب رزق**، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤، دار الهلال، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٤ .
- _____، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، حركة الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٧ .
- _____، الوفد والكتاب الأسود، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨ .
- _____، تاريخ الأحزاب المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧ .
- _____، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨ .
- _____، قصة البرلمان المصرى، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩١ .

٢- المراجع الأجنبية :

- Hall, J. A., Britain's Foreign Policy in Egypt and Sudan 1947-1956, Great publishing Limited, U.K., 1996.
- Lloyd, L., Egypt Since Cromer, Vol. II, London, 1934.
- Marlowe, J., Anglo - Egyptian Relation 1800 - 1953, London, 1954.
- Safran, N., Egypt in Search of Political Community, Harvard, 1961.
- Smith, Ch., Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt; A Biography of Muhammad Husayn Haykal, University of New York, Albany, 1983.
- The Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt 1914 - 1936, London, 1936.
- Vatikots, P.J. The History of Egypt, Second Edition, U.K. 1980.
- Wendell, Ch., The Evolution of the Egyptian National Image From its Origins To Ahmed L. Al-Sayyid, California, 1927.
- Zayid, M.Y., Egypt's Struggle for Independence, Beirut, 1965.